تحليل العلاقة الدالية بين درجة الحرية الاقتصادية والتجارة الخارجية لبلدان نامية مختارة للمدة (1990-2005)(*)

ا. م.د. ايمان عبد خضير الغريباوي
جامعة بغداد - كلية الادارة والاقتصاد- قسم الاقتصاد

د.سردار عثمان خدر باداوةيي
كلية الادارة والاقتصاد-جامعة صلاح الدين

Summary

Is a high degree of economic freedom an important part in the development of the economies of developing countries in the last decade of the twentieth century and the beginning of the twentieth century and the atheist. This is because a test subject (deltoid analysis of the relationship between the degree of economic freedom and foreign trade of selected developing countries for the period (1990 -2005) to determine the degree of economic freedom in foreign trade promotion in Singapore and Turkey. The research recommends a number of recommendations, the most important is the responsibility of the Ministry of Planning in Iraq that is providing the necessary data for the Fraser Institute, the aim of increasing cooperation on the export of degrees of freedom and economic indicators and categorized in Iraq.

المقدمة

شهدت اقتصادات الدول النامية في العقد الاخير من القرن العشرين وبداية القرن الحادي و العشرين تغيرات جذرية نحو العولمة الاقتصادية والاستثمار الاجنبي والخصخصة وتحرير التجارة الخارجية والتي تعد من الجوانب المهمة للحرية الاقتصادية. فضلا عن تبني سياسات الاصلاح الاقتصادي التي اوصت بها المنظمات الاقتصادية الدولية.فاحدثت تغيرات وتوسعات سريعة للحرية الاقتصادية في العالم، فسجلت تطورا ايجابيا في ارتفاع درجتها. وعلى الرغم من ان هذه التغيرات انعكست بشكلها الايجابي على بعض اقتصادات البلدان النامية، ولكن اقترنت بمجموعة من التغيرات الاقتصادية السلبية والمتمثلة بالأزمات المالية والاقتصادية وتدخل السياسيين في النشاط الاقتصادي، وعدم استقلال القضاء، وعدم حماية حقوق الملكية، وظهور الفروق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق السوداء، وارتفاع معدل التضخم، وزيادة القيود غير الكمركية وفق سياسة الحمائية الجديدة، وقيود في سوق العمل وقطاع الاعمال، وزيادة البيروقراطية... الخ. مما يدل عن وجود العلاقة بين درجة الحرية الاقتصادية والتجارة الخارجية.

اهمية البحث

تأتي اهمية البحث من خلال دراسة موضوع العلاقة الدالية بين درجة الحرية الاقتصادية والتجارة الخارجية، والتي تضع الباحث امام ضرورة تبيان الدور الذي تلعبه الحرية الاقتصادية بوصفها واحدة من المتغيرات ذات العلاقة بتطور وانفتاح التجارة الخارجية في العديد من البلدان النامية.

مشكلة البحث

تتجسد مشكلة البحث في عدم وضوح درجات الحرية الاقتصادية من حيث المفهوم والمؤشرات من جهة وعلاقتها بالتجارة الخارجية من جهة اخرى.

صفحات البحث 226- 253

(*) بحث مستل من اطروحة الدكتوراه الموسومة(تحليل العلاقة الدالية بين درجة الحرية الاقتصادية والتجارة الخارجية وانعكاساتها على المؤشرات الاقتصادية الكلية لبلدان نامية مختارة للمدة(1990-2005).

فرضية البحث

استند الباحث الى فرضية مفادها بان العلاقة بين درجة الحرية الاقتصادية والتجارة الخارجية هي علاقة طردية في الدول ذات الحرية الاقتصادية العالية وعلاقة عكسية للدول ذات الحرية الاقتصادية المنخفضة وذلك من خلال تاثير مجموعة من المتغيرات المستقلة و المتمثلة بمؤشرات الحرية الاقتصادية، في المتغيرات التابعة والمتمثلة بمكونات التجارة الخارجية للدول النامية.

هدف البحث

يهدف البحث الى بيان طبيعة العلاقة الدالية بين درجة الحرية الاقتصادية والتجارة الخارجية لبلدان نامية مختارة ذات درجات حرية متفاوتة من خلال المؤشرات لتلك العلاقة وانعكاسهاعلى مكونات التجارة الخارجية لتلك البلدان للمدة (1990-2005).

حدود البحث

شمل البحث بلدان نامية مختارة (سنغافورة،تركيا) لإختلاف درجات الحرية الاقتصادية، مما يترك أثرا في تنوع النتائج المستخلصة لاختلاف التجارة الخارجية في هذه البلدان النامية المختارة، وتأسيسا على ذلك احتسبت الحدود الزمانية لها مابين (1990-2005) بوصفها سلسلة زمنية، تغطي ستة عشر عاما وهي مدة مناسبة لاغراض الوصف والتحليل، إذ إن المتغيرات المدروسة تشمل (مؤشرات الحرية الاقتصادية، والمكونات الاساس للتجارة الخارجية).

منهجية البحث

يعتمد البحث أسلوب المزج بين المنهج الوصفي التحليلي العام والمنهج الإستقرائي من خلال دراسة عينة من بلدان نامية مختارة، وصولا الى إعداد نموذج لبيان العلاقة الدالية بين درجة الحرية الاقتصادية والتجارة الخارجية باعتماد مجموعة من المتغيرات المستقلة والتابعة لهذا الغرض ومن ثم التعرف على النتائج التي تم التوصل اليها.

خطة البحث

ولغرض الوصول الى هدف البحث والتحقق من الفرضية الموضوعة فقد قسم البحث على ثلاثة المباحث:ناقش المبحث الاول الاطار المفاهيمي للحرية الاقتصادية وعلاقتها بالتجارة الخارجية وعالج المبحث الثاني تحليل العلاقة الدالية بين درجة الحرية الاقتصادية والتجارة الخارجية وانعكاساتها على المؤشرات الاقتصادية الكلية لبلدان ذات حرية اقتصادية عالية (كاملة) (سنغافورة) .ولقد تضمن المبحث الثالث تحليل العلاقة الدالية بين درجة الحرية الاقتصادية والتجارة الخارجية وانعكاساتها على المؤشرات الاقتصادية الكلية لبلدان ذات حرية اقتصادية منخفضة (ضعيفة) (تركيا). وانتهى البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول/ مفهوم الحرية الاقتصادية ومؤشراتها

المطلب الاول/ مفهوم الحرية الاقتصادية

يعد موضوع الحرية الاقتصادية (Economic Freedom) احد اهم المواضيع الاقتصادية التي لا زال الجدل بشأنها مستمراً ، وقد انحسر هذا الجدل لصالح مؤيدي الحرية الاقتصادية بعد ارتفاع عدد الحكومات الديمقراطية في العالم والنجاحات الاقتصادية التي حققتها اغلب الدول التي انطوت في اطار سياسات الحرية الاقتصادية. وفي هذا الاطار ازداد الاهتمام بهذا المفهوم ولاسيما مع ارتفاع عدد الحكومات الديمقراطية في العالم، والنجاحات الاقتصادية التي حققتها معظم هذه الدول.

وفي هذا الاتجاه، هناك العديد من التعاريف للحرية الاقتصادية وتختلف من باحث الى آخر. فيرى جون ستيوارت مل (John Stuart mill) ان الحرية "تعني قدرة الانسان على السعي وراء مصلحته التي يراها على وفق منظوره، شريطة ان لا تكون مفضية الى اضرار للاخرين"[1].

وعرفها آخرون بأنها "حالة المستهلك التي يستطيع فيها انفاق دخله على النحو الذي يشاء، وان المنتج يستطيع استخدام وسائل الانتاج على النحو الذي يحقق له اكبر ربح ممكن، والعامل حر في اختيار المهنة التي هو اهل لها، ويحصل منها على اعلى اجر، ويستطيع مالكو الموارد الاولية بيعها او استخدامها بالشكل الذي يرونه مناسباً لهم"[2]. بينما يرى معهد كيتو للحرية الاقتصادية بأنها "الاختيار الشخصي والتبادل الطوعي الذي تنظمه الاسواق، و حرية دخول الاسواق والتنافس فيها، فضلاً عن حماية الاشخاص وممتلكاتهم من الاعتداء من قبل الاخرين"[3]. وهناك من يعرفها بأنها "حرية الوحدات الاقتصادية في اتخاذ القرار المناسب وفقاً لمعطيات السوق، لا وفقاً لقرارات وقوانين اجرائية خارج نطاق السوق"[4]. ويرى البعض من الباحثين بأنها "حرية التجارة، وحرية العمل، وحرية التعاقد، وحرية ممارسة المهنة او النشاط الاقتصادي"[5] . ويشير اخرون بأنها "ترك الافراد احراراً لتحقيق مصالحهم الشخصية فهم يختارون حرفتهم او نشاطهم، ولهم حرية التملك وحرية العمل، فالتدخل الحكومي يجب ان يكون في اضيق نطاق ممكن، او في ميدان التوزيع، فالانتاج في نظرهم ينظم نفسه بنفسه"[6]

مما تقدم يمكن القول بان الحرية الاقتصادية لها مفاهيم عديدة، والتي تتمركز حول مفهوم الحرية كمبدا، و تتضمن العناصر الاتية (المستهلك، والمنتج، والعامل، والمالك، والتاجر، وعدم الاضرار بمصالح الاخرين، وعدم تدخل الحكومة)

وبهذا يتضح بأن الحرية الاقتصادية تعني حرية المنتج في الانتاج، وحرية المستهلك في الاختيار، وحرية العامل في العمل، وحرية المالك في التملك، وحرية التاجر في التجارة، دون الاضرار بمصالح الاخرين، مع وجود غطاء لعدم تدخل الحكومة في الانشطة الاقتصادية .

لقد تبلورت فكرة الحرية الاقتصادية، من الشعار المشهور للمذهب الفيزوقراطي (School Physiocracy) (دعه يعمل..... دعه يمر) (Laissez- Fairs Laissez- Passes) اذ رفع هذا الشعار في وجه أي تدخل حكومي في النشاط الاقتصادي للافراد[7].

---

(1) جون ستيوارت ميل، عن الحرية، ت: هيثم الزبيدي، الطبعة الاولى، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص119.
(2) د. خزعل البيرماني، التاريخ الاقتصادي، الجزء الاول، الطبعة الاولى، شركة الطبع والنشر الاهلية، بغداد، 1968، ص 102
(3) James Gwartney, Robert Lawson, Economic Freedom of the world, 2005 Annul Report, p5.
(4) الرأسمالية والاشتراكية واقتصاديات السوق، بدون المؤلف، (www. Almogatel, com) بتاريخ (5/ 12/ 2006).
(5) د. منير الحمش، مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين، الطبعة الاولى، دار الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2001، ص 206.
(6) يوسف كمال محمد، فقه اقتصاد السوق، الطبعة الثالثة، دار النشر للجامعات، القاهرة، 1998، ص 30.
(7) د. منير الحمش، مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين، المصدر السابق، ص 206.

ومما لا شك بأن المدرسة الكلاسيكية مؤمنة بفكرة اليد الخفية (Invisible hand) وهي كفيلة بحل أية مشكلة تظهر نتيجة أي اختلال اقتصادي وتسمى هذه الليبرالية (Liberalism) بالليبرالية المفرطة (Hyper Liberalism) وسادت في مرحلة ما بين ظهور كتاب ثروة الامم، وحتى الكساد العظيم خلال المدة 1929-1933. اما الليبرالية المعدلة (Adjusted Liberalism)، فسادت في المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية، والتي تمخضت عن انشاء نظام بريتون وودز، وحتى بدء سبعينيات القرن العشرين. وكان اهم عنصر في هذه الليبرالية هي الدعوة الى تدخل الدولة لحل المشكلات الاقتصادية، اي نقلها من دورها (كحارس) كما هو الحال لدى الكلاسيك الاوائل الى دورها كمتدخلة في الاقتصاد. بينما الليبرالية المصممة (Designed Liberalism)، ساد هذا النوع من الليبرالية منذ منتصف السبعينيات وحتى نهاية الثمانينيات. وقد بدا تطبيقه فعلا مع تجارب كل ماركريت تاتشر في بريطانيا ورونالد ريغان في الولايات المتحدة الامريكية. وجاء هذا النوع استجابة للرغبة الراسمالية الليبرالية بحل المعضلات التي تاصلت في الجسد الرأسمالي حتى باتت عنوانا من عناوينه الاقتصادية. فالتضخم الركودي وانخفاض معدلات الارباح واستمرار العجوزات الضخمة وتفاقم الديون العامة[2].

اما الليبرالية الجديدة (New Liberalism) فقد سادت منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، وحتى الوقت الحاضر، وساعدت عوامل عدة على ظهور هذا النوع الاخير من الليبرالية وهي[3]:

1- فشل التطبيقات والافكار الكينزية في معالجة ازمة السبعينيات [*].
2- تحقيق تجربتي تاتشر وريغان لنجاحات غير واضحة في سياساتهما في مطلع الثمانينيات.
3- التطابق غير المتكافىء بين الحرية الاقتصادية والديمقراطية والحرية السياسية للفرد، والذي ولد الرغبة لدى اغلب شعوب العالم للوصول اليها.
4- ظهور ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
5- الضغط السياسي والاقتصادي والعسكري الامريكي على دول العالم.
6- هدم جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي.
7- تزايد نفوذ الشركات متعددة الجنسيات في العالم.

المطلب الثاني: ماهية وتصنيف مؤشرات الحرية الاقتصادية

---

(2) محمود خالد المسافر، العولمة الاقتصادية الابعاد والانعكاسات على بلدان الجنوب، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، 2001، ص22-23.

(3) محمود خالد المسافر، العولمة الاقتصادية الابعاد والانعكاسات على بلدان الجنوب، المصدر السابق ، ص21-23.

(*) مع بداية السبعينات، شهد النظام الاقتصادي في الدول الراسمالية تراجعا وبروز الظواهر الاتية:-
1- اضطراب آليات النظام الراسمالي على المستوى المحلي والمالي.
2- ارتفاع معدلات البطالة والطاقات المعطلة.
3- بروز ظاهرة التضخم الركودي.
4- تفاقم عجز الموازنة العامة والدين المحلي.
5- انخفاض معدلات نمو الانتاجية.
6- ضعف معدلات تراكم راس المال.

وفي عام 1971 اعلنت الولايات المتحدة الامريكية الغاء العلاقة بين الدولار والذهب. وتم تعويم اسعار الصرف. كما شهدت السبعينات اكبر صدمتين بتروليتين (1973-1974) و (1979-1980) حيث انتهى عصر الطاقة الرخيصة. ثم بروز ظاهرة التضخم في اسواق النقد الدولية باحجام هائلة. للمزيد من التفاصيل راجع :-
د. منير الحمش، مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين، المصدر السابق، ص208.

ان مؤشرات الحرية الاقتصادية عبارة عن" وسيلة لقياس اثر الحكومة على المجالات الاقتصادية والسياسات واداء الاعمال وعلاقاتها الخارجية كافة[1].لقد تمت محاولات عدة لقياس الحرية الاقتصادية عن طريق قياس مؤشراتها،كانت اولها هي تلك التي قامت بها مؤسسة (Freedom House) على اساس كونها مكملة للحرية السياسية، وتلا ذلك نشر مؤشرات الحرية الاقتصادية من قبل معهد فريزر (Fraser)، وكذلك معهد (Heritage Foundation) اذ قامت هاتان المؤسستان بتحديث مؤشراتها بشكل منتظم، وكلاهما يحاولان التوصل الى ترتيب الحرية الاقتصادية لكل بلد، وفي كل عام، وذلك بالاستناد الى درجات عوامل عدة وثيقة الصلة بالحرية الاقتصادية[2]. ولاجل الاحاطة بهذه المسالة من كل جوانبها،سيتم تسليط الضوء على ابرز المؤسسات التي قامت بقياس الحرية الاقتصادية من حيث المؤشرات والتصنيف وكالاتي:-

الفرع الاول: معهد فريزر (Fraser Institute):- تأسس هذا المعهد في كندا، عام 1974،[3] ويقوم هذا المعهد بقياس الحرية الاقتصادية عن طريق التعاون مع اكثر من (60) مؤسسة من مختلف دول العالم، والتي ابرزها (مؤسسة كيتو) في الولايات المتحدة الامريكية، ويذكر ان اصدار التقرير بشكله السنوي جاء كمحصلة سلسلة الاجتماعات التي تمركزت حول كيفية قياس الحرية الاقتصادية والتي كانت تتم استضافتها من قبل المعهد المذكور، والاقتصادي ميلتون فريدمان (Milton Friedman) خلال المدة ما بين عامي (1986 – 1994)، فضلا عن عشرات اوراق العمل المتخصصة بكيفية قياس الحرية الاقتصادية، وقياس مدى التجانس بين السياسات المتبعة لدى الدول ومؤسساتها المختلفة الرامية الى دعم الحرية الاقتصادية[4].

ويمكن توضيح مؤشرات وتصنيف الحرية الاقتصادية المتبعة من قبل معهد فريزر كالاتي:

اولا: مؤشرات الحرية الاقتصادية

يرتكز قياس الحرية الاقتصادية لدى هذه المؤسسة على خمسة مؤشرات رئيسة وهي:-[1]

1- مؤشر حجم الحكومة:- الانفاق، الضرائب، المشاريع الحكومية
   ا- الانفاق الاستهلاكي الحكومي ، كنسبة من اجمالي الاستهلاك.
   ب- حصة استثمارات المشاريع الحكومية من اجمالي الاستثمار.
   ج- حصة التحويلات والاعانات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.
   د- سقف المعدل الاعلى للهامش الضريبي
2- مؤشر الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية، بفقراته الاتية:-
   ا- استقلال القضاء.
   ب- المحاكم الحيادية.
   ج- حماية الملكية الفكرية.(*)
   د- التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية.
   هـ- نزاهة النظام القانوني.

---

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مؤشر الحرية بعد عقد من الزمن، نشرة ضمان الاستثمار، السنة الثانية والعشرون، العدد (1)، 2004، ص 18.

(2) Wenbo Wn,Otto A. Davis,Economic Freedom and Political Freedom,Forthcoming in Encyclopedia,2004 ,pp4-6.

(3) جيمس غوارتني، روبرت لوسون،الحرية الاقتصادية في العالم 2006، المصدر السابق، ص 56.

(4) مؤسسة البحوث الدولية، الحرية الاقتصادية في العالم العربي، تقرير ومؤشر 2004، عمان، 2005، ص 1.

(1) جيمس غوارتني، روبرت لوسون،الحرية الاقتصادية في العالم2006، المصدر السابق، ص 37-38.

(*) بانها كافة انواع الحقوق المرتبطة بالملكية الفكرية من حقوق العمل الادبي والعلمي والاختراعات والابداعات البشرية والتصميمات الصناعية.

3- مؤشر امكانية الوصول الى الاموال المشروعة بفقراته الاتية:-
ا- معدل النمو السنوي للعرض النقدي في السنوات الخمسة الاخيرة ناقصا معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي الفعلي في السنوات العشر الاخيرة.
ب- متغير التضخم المعياري في السنوات الخمس الاخيرة.
ج- المعدل الحديث للتضخم.
4- مؤشر حرية التجارة الدولية، وتتضمن:-
ا- الضرائب على التجارة الدولية بفروعها
ب- العوائق التنظيمية امام التجارة.
ج- الحجم الفعلي لقطاع التجارة مقارنة بالحجم المتوقع.
د- الفرق بين سعر التبادل الرسمي وسعر السوق السوداء.
هـ- ضوابط اسواق راس المال الدولية.
5- مؤشر الائتمان، العمل، قطاع الاعمال، وتتضمن:-
أ- تنظيم اسواق الائتمان.
ب- تنظيمات سوق العمل.
ج- تنظيمات قطاع الاعمال.

وضمن هذه المجالات الخمسة الرئيسة، هناك (21) عنصرا مدمجا في المؤشر، بيد ان العديد من تلك العناصر تتالف بحد ذاتها من عناصر فرعية عدة. ولدى عد العناصر الفرعية المختلفة نجد ان مؤشر حرية العالم الاقتصادية يتالف من (38) فئة مميزة. وكل عنصر، وعنصر فرعي يوضح على مدرج من صفر الى عشرة يعكس توزيع البيانات المتضمنة.

ثانيا: تصنيف الحرية الاقتصادية

تم تصنيف الحرية الاقتصادية من قبل مؤسسة فريزر (Fraser) على اساس الدرجات التي تتراوح بين (1-10). وكلما كانت الدرجات مرتفعة كلما دل ذلك على تحقيق التقدم في الحرية الاقتصادية، والعكس صحيح. ووفقا لذلك تصنف الدول الى اربع فئات هي:-(1)

1- الدول الاكثر تحررا: هي الدول التي تتمتع بدرجة حرية تتراوح ما بين (8-10) درجات أي حرية اقتصادية كاملة مثل: سنغافورة، هونك كونك.
2- الدول في الدرجة الثانية من التحرر: هي الدول التي تتمتع بدرجة حرية اقتصادية تتراوح ما بين (6-7.9) درجات، أي حرية اقتصادية شبه كاملة مثل:البحرين، ماليزيا.
3- الدول في الدرجة الثالثة من التحرر: هي الدول التي تتمتع بدرجة حرية اقتصادية تتراوح ما بين (4-5.9) درجات، أي حرية اقتصادية ضعيفة، مثل: سوريا، الجزائر.
4- الدول الاقل تحررا: هي الدول التي تتمتع بحرية اقتصادية تتراوح ما بين (1-3.9) درجات. اي حرية اقتصادية معدومة، مثل: زيمبابوي، ميانمار .

(1) جيمس غوارتيني، روبرت لوسون، الحرية الاقتصادية في العالم 2006، المصدر السابق، ص 36.

المبحث الثاني: تحليل العلاقة الدالية بين درجة الحرية الاقتصادية والتجارة الخارجية وانعكاساتها على المؤشرات الاقتصادية الكلية في سنغافورة

سنغافورة جزيرة تقع في جنوب شرق آسيا، تبعد عن شمال خط الاستواء بحوالي 136.8 كم يفصلها عن ماليزيا مضيق جوهور ويربطهما جسر بحري بطول 1.5 كم و تحدها من الجنوب الغربي جزيرة سومطرة الإندونيسية. وتنعم بإقتصاد حر، ناضج، عالي التطور، وبيئة اعمال مفتوحة، خالية من الفساد الاداري، واسعار مستقرة، ومتوسط الدخل الفردي فيها يأتي في المرتبة الخامسة بين دول العالم. تتمتع بمركز مالي شهير وبها اكبر واكثر الموانئ ازدحاماً في العالم، بسبب موقعها الاستراتيجي، فضلا عن الموقع المتميز الجاذب للاستثمارات الخارجية المتكونة من اكثر من (3000 شركة دولية من الولايات المتحدة الامريكية واليابان واوروبا الغربية). ويعتمد الاقتصاد السنغافوري على عوائد الصادرات لاسيما الالكترونيات، وتقوم حكومتها بتشجيع الشركات المحلية على تطوير منتجاتها التصديرية، وتقديم كل اشكال الدعم الممكنة من خلال تمويل برامج المعونة الفنية والدراسات والبحوث ومبادرات نقل التكنولوجيا المتطورة واساليب التسويق الخارجي، وسنغافورة عضو في منظمات وتكتلات اقتصادية دولية واقليمية عديدة(*).

من خلال هذا المبحث نستعرض تحليل العلاقة بين درجة الحرية الاقتصادية والمكونات الاساس للتجارة الخارجية وهي الصادرات والاستيرادات والميزان التجاري، فضلا عن تحليل اثر درجة الحرية على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في سنغافورة. و كما ياتي:

المطلب الاول: تطور درجة الحرية الاقتصادية ومؤشراتها

الفرع الاول: درجة الحرية الاقتصادية

تتبع سنغافورة سياسات قائمة على حكم القانون، والانظمة غير المقيدة، وغياب التدخل الحكومي في الاسعار، والسياسة النقدية المستقرة، والتجارة الدولية المفتوحة، لذا تمتلك درجات مرتفعة من الحرية الاقتصادية[1]. ويمكن ان نلاحظ من خلال الجدول (1) والذي يوضح تطور درجة الحرية الاقتصادية ومؤشراتها في سنغافورة للمدة (1990-2005)، اذ يلاحظ ان معدل النمو لدرجة الحرية الاقتصادية في سنغافورة خلال المدة (1990- 1995) وصل الى (67 .1%)، وهذا يدل على ان اقتصاد سنغافورة في تقدم مستمر والنشاط الاقتصادي يحقق نمواً ايجابياً، وذلك بسبب استمرار دخول رؤوس الاموال قصيرة الاجل اليها. بينما انخفض معدل نمو درجة الحرية الاقتصادية للمدة (1996- 2000) بشكل كبير وسلبي حتى وصل الى (55 .0-%) وهذا يعود الى هروب رؤوس الاموال القصيرة الاجل الى الخارج.اذ اضطرت هذه الدولة الى اعادة النظر في الحرية الاقتصادية التي تتمتع بها، اما خلال المدة (2001- 2005) فقد ارتفع معدل نمو درجة الحرية الاقتصادية بنسبة (7 .0%)، ويعد هذا الارتفاع عامل ايجابي، ولكن لم يصل الى المستوى السابق، أي قبل نشوب الازمة، وهذا يعود الى ركود الاقتصاد العالمي في عام 2005. اما بخصوص معدل نمو درجة الحرية الاقتصادية خلال مدة الدراسة(1990-2005) فقد بلغ (6 .0%) وهذا الارتفاع طفيف، ويعود الى ان هذه ا لدولة تتمتع اصلاً بحرية اقتصادية كاملة.

(*)منها منظمة التجارة العالمية ومجموعة دول الاسيان ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول اسيا الباسفيك ومثاث التعاون الاقتصادي والملتقى الاسيوي الاوروبي

[1] بيتر بيتكي، ديفيد بريشتيكو، طريقة التفكير الاقتصادية، ت: ليندا حمود، الطبعة الاولى، الاهلية للنشر والتوزيع،عمان، 2008، ص571.

الفرع الثاني: مؤشرات الحرية الاقتصادية

هناك خمسة مؤشرات للحرية الاقتصادية سنتطرق اليها بالاستعانة بالجدول (1) وكالاتي:

اولاً: مؤشر حجم الحكومة

ان حجم الحكومة تميز بالاتي:

1- ان درجة حجم الحكومة خلال المدة (1990-2005) تتراوح مابين (8 .7-6 .8)، وهذا ما يعكس انحسار تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي.
2- معدل نمو(*) حجم الحكومة خلال المدة الدراسة بلغ (05 .0-%) وذلك بسبب توجه الدولة نحو التنوع. وزيادة الانفاق الحكومي وزيادة الضرائب، فضلاً عن توسيع المشاريع الحكومية.
3- في المرحلة الاولى من الدراسة (1990- 1995) ارتفعت درجة مؤشر حجم الحكومة بنسبة (48 .0%)، أي ان الانفاق الحكومي والضرائب وعدد المشاريع الحكومية في انحسار.
4- بينما خلال المدة (1996- 2000) انخفض معدل نمو درجة حجم الحكومة الى (92 .0-%) وهذا الانخفاض دليل على تدخل الحكومة وزيادة انفاقها ومشاريعها في النشاط الاقتصادي.
5- ارتفع معدل نمو حجم الحكومة خلال المدة (2001- 2005) ليصل الى (27 .0 %) ولكنه لم يصل الى ما كان عليه قبل حدوث ازمة عام 1997، وهذا يدل على ان في هذه المدة الانفاق الحكومي والضرائب والمشاريع الحكومية توجه نحو الانخفاض ولهذا ارتفع هذا المؤشر، وهذا يعني قدرا قليلا من التدخل(1).

ثانياً: مؤشر الهيكل القانوني وحماية الملكية الفكرية

تميز هذا المؤشر خلال مدة الدراسة بالاتي:

1- ان درجة هذا المؤشر تتراوح مابين (2 .7-6 .8) خلال مدة الدراسة.
2- بلغ معدل النمو السنوي لدرجة هذا المؤشر خلال المدة (1990- 1995) نسبة (88 .2%)، وهذا دليل على عدم تدخل السياسيين والعسكريين في قرارات القضاء، أي نجاح الحكومة في توفير الامن لأفرادها وحماية ممتلكاتهم واعمالهم الخاصة وممتلكاتهم الفكرية من خلال الانظمة والقوانين وبعيداً عن أي تدخل من المؤسسات العسكرية.
3- لكن معدل النمو لدرجة هذا المؤشر خلال المدة (1996- 2000) انخفض حتى وصل الى (59 .0%) من هذا يظهر بان هناك تدخلا طفيفا من قبل السياسيين في قرارات القضاء، فضلاً عن اضعاف حماية الملكية الفكرية في هذه الفترة.
4- استمر هذا المؤشر بالانخفاض حتى وصل خلال المدة (2001- 2005) الى (2 .0-%).
5- واجمالا فان معدل النمو لدرجة المؤشر لمدة الدراسة (1990- 2005) بلغ (09 .1%) وهذا يعكس ضالة تدخل السياسيين والعسكريين في قرارات القضاء.

(*) تم احتساب معدل النمو وفق المعادلة الاتية:= $\frac{\text{مجموع معدلات التغير السنوي}}{\text{السنوات}-1}$

معدل التغيير السنوي= $\frac{\text{قيمة سنة المقارنة}-\text{قيمة سنة الاساس}}{\text{قيمة سنة الاساس}} \times 100$

(1) يوهان نوربيرغ، دفاعا عن الراسمالية العالمية، الطبعة الاولى،ت: نور قباعة، الاهلية للنشر والتوزيع، الاردن، 2007، ص110.

ثالثاً: مؤشر امكانية الوصول الى الاموال المشروعة:

لقد تميز هذا المؤشر بالنقاط الاتية:

1- ان درجة هذا المؤشر تتراوح ما بين (3 .9-7 .9) خلال مدة الدراسة.

2- بلغ معدل النمو السنوي لدرجة هذا المؤشر خلال المدة (1990- 1995) نسبة (85 .0%) وهذا يدل على انخفاض معدل التضخم في هذه المدة في سنغافورة.

3- اتجه معدل النمو خلال المدة (1996- 2000) نحو الانخفاض ليصل الى (62 .0-%) وهذا دليل على ارتفاع معدل التضخم في هذه المدة.

4- خلال المدة (2001- 2005) عاود معدل نمو درجة المؤشر ارتفاعه حتى وصل الى (84 .0%)، وهذا يعود الى تبني الحكومة لسياسة نقدية فاعلة بهدف خفض معدلات التضخم وتجاوز الازمة[1].

5- واجمالا فقد بلغ معدل نمو هذا المؤشر خلال مدة الدراسة (1990- 2005) نسبة (36 .0%)، وهذا دليل على ارتفاع معدل نمو التضخم بشكل طفيف خلال هذه المدة في سنغافورة، وهو ظاهرة عالمية.

رابعاً: مؤشر حرية التجارة الدولية

وبخصوص درجة (مؤشر حرية التجارة الدولية) خلال مدة الدراسة، فقد تميز بالاتي:

1- ان درجة هذا المؤشر تتراوح ما بين (3 .9-10).

2- ان معدل النمو لدرجة هذا المؤشر للمدة (1990- 1995) بلغ (64 %)، وهذا دليل على وجود حرية تجارية مرتفعة ومستقرة، والسبب في ذلك يعود الى ان نسب الضرائب قليلة والعوائق غير الكمركية لا وجود لها في سنغافورة، فضلاً عن ارتفاع الحجم الحقيقي لقطاع التجارة مقارنة بالحجم المتوقع له، مع وجود فرق بسيط بين سعر الصرف الرسمي والسوق السوداء، وسهولة عمل سوق راس المال.

3- وصل معدل النمو للمدة (1996- 2000) لدرجة هذا المؤشر الى (58 .0 -%) وهي نسبة منخفضة مع وجود تذبذب طفيف، وهذا يعني ان الانخفاض في حرية التجارة الدولية كان بسبب ازمة عام 1997.

4- في المدة (2001- 2005) حدث تغير ضئيل في معدل نمو درجة هذا المؤشر بنسبة (002 .0%) مما يدل على استقرار في نسب الضرائب الكمركية، واختفاء العوائق غير الكمركية.

لهذا يتبين بان معدل النمو لدرجة المؤشر المذكور خلال مدة الدراسة قد وصل الى (19 .0 %).

خامساً: مؤشر الائتمان والعمل وقطاع الاعمال

تميزت درجة مؤشر (الائتمان والعمل وقطاع الاعمال) خلال مدة الدراسة، بالنقاط الاتية:

1- ان درجة هذا المؤشر تراوحت ما بين (6.3-10).

---

[1] يوهان نوربيرغ،دفاعا عن الراسمالية العالمية،المصدر السابق ،ص111.

الجدول (1)

تطور درجة الحرية الاقتصادية ومؤشراتها في سنغافورة للمدة (1990-2005)

السنوات	الحرية الاقتصادية	معدل التغير السنوي	حجم الحكومة	معدل التغير السنوي	الهيكل القانوني وحماية الملكية	معدل التغير السنوي	امكانية الوصول الى الاموال	معدل التغير السنوي	حرية التجارة الدولية	معدل التغير السنوي	الائتمان و العمل و قطاع الاعمال	معدل التغير السنوي
1990	8. 1		8. 2		7. 2		9. 3		9. 3		6. 3	
1991	8. 2	1. 234	8. 2	0	7. 4	2. 777	9. 4	1. 075	9. 4	1. 075	6. 6	4. 761
1992	8. 4	2. 439	8. 3	1. 219	7. 6	2. 702	9. 5	1. 063	9. 4	0	6. 9	4. 545
1993	8. 5	1. 190	8. 3	0	7. 8	2. 631	9. 5	0	9. 5	1. 064	7. 2	4. 347
1994	8. 7	2. 352	8. 4	1. 204	8. 1	3. 846	9. 6	1. 052	9. 5	0	7. 6	5. 555
1995	8. 8	1. 149	8. 4	0	8. 3	2. 469	9. 7	1. 041	9. 6	1. 053	7. 9	3. 947
1996	8. 9	1. 136	8. 5	1. 190	7. 9	-4. 819	9. 7	0	9. 7	1. 042	8. 9	12. 658
1997	9. 4	5. 617	8. 6	1. 176	7. 5	-5. 063	9. 7	0	9. 9	2. 06	10	12. 359
1998	9	-4. 255	8. 2	-4. 651	7. 7	2. 666	9. 5	-2. 061	9. 9	0	9. 9	-1
1999	9. 3	3. 333	7. 8	-4. 878	7. 9	2. 597	9. 3	-2. 105	10	1. 01	9. 8	-1. 010
2000	8. 5	-8. 602	8	2. 564	8. 5	7. 594	9. 4	1. 075	9. 3	-7	7. 3	-25. 510
2001	8. 5	0	7. 8	-2. 5	8. 5	0	9. 6	2. 127	9. 4	1. 075	7	-4. 109
2002	8. 6	1. 176	8. 1	3. 846	8. 6	1. 176	9. 6	0	9. 3	-1. 064	7. 1	1. 428
2003	8. 5	-1. 162	8. 1	0	8. 2	-4. 651	9. 6	0	9. 3	0	7	-1. 408
2004	8. 6	1. 176	8. 2	1. 234	8. 1	-1. 219	9. 6	0	9. 3	0	7. 6	8. 571
2005	8. 8	2. 325	8. 1	-1. 219	8. 4	3. 703	9. 8	2. 083	9. 3	0	8. 3	9. 21
1995-1990		1. 673		0. 48		2. 88		0. 85		0. 64		4. 63
2000-1996		-0. 553		-0. 92		0. 59		-0. 62		-0. 58		-0. 5
2005-2001		0. 703		0. 27		-0. 2		0. 84		0. 002		2. 74
2005-1990		0. 607		-0. 05		1. 09		0. 36		0. 19		2. 29

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

.1-James Gwartney ,Robert Lawson,Economic Freedom of the World,2000 Annual Report,p 200
.2-James Gwartney ,Robert Lawson,Economic Freedom of the World,2001 Annual Report,p 220
.3-James Gwartney ,Robert Lawson,Economic Freedom of the World,2002 Annual Report,p 156
.4-James Gwartney ,Robert Lawson,Economic Freedom of the World,2004 Annual Report,p 144
5-James Gwartney ,Robert Lawson,Economic Freedom of the World,2006 Annual Report,p 148
6- James Gwartney ,Robert Lawson,Economic Freedom of the World,2007 Annual Report,p 148

2- ان معدل النمو لدرجة هذا المؤشر للمدة (1990- 1995) بلغ (63 .4%)، وهذا الارتفاع يعود الى عدم وجود العوائق القانونية والتشريعية في المجالات التي تحكم عمل البنوك، وممارسة الاعمال، والتوظيف والاجور.
3- انخفض هذا المعدل خلال المدة (1996- 2000) الى (5 .0-%) وهذا الانخفاض يعود الى ازمة عام 1997، والتي دفعت الحكومة الى التدخل في النشاط الاقتصادي من خلال وضع العوائق على انظمة سوق الائتمان، انظمة سوق العمل، وانظمة الاعمال.
4- ارتفع معدل النمو لهذا المؤشر خلال المدة (2001- 2005) الى (74 .2%)، وهذا الارتفاع يعود الى[1]:
أ- الحرية بارزة في اقامة المشاريع.
ب- اعطاء الافراد امكانية المباشرة ببناء مؤسسات تجارية بأدنى حد من الروتين الحكومي.
5- واجمالا فان معدل النمو للمدة (1990-2005) بلغ (29 .2%) وهذا يعكس مدى استقرار سوق الائتمان وسوق العمل وقطاع الاعمال في سنغافورة.

المطلب الثاني: تطور التجارة الخارجية لسنغافورة مع العالم

اولا: اجمالي التجارة الخارجية

من خلال الجدول (2) والذي يوضح تطور التجارة الخارجية في سنغافورة للمدة (1990- 2005) نلاحظ ما ياتي:
1- ان اعلى نسبة تغير سنوية للصادرات الكلية وصلت الى (936 .29%) في عام 2000 وهذا يعود الى الاسباب الاتية[2]:
أ- اعادة تنشيط الصادرات الكلية لهذه الدولة و التي تعدّ العمود الفقري لتكوين الناتج المحلي الاجمالي.
ب- رفع القيود المفروضة على الاستثمار الاجنبي.
ج- انخفاض سعر الصرف للدولار السنغافوري، مما ادى الى زيادة النشاط في كل من صناعات التصدير والصناعات المنافسة للواردات.
د- تم تشجيع القطاعات ذات معدلات النمو المرتفعة في الانتاجية على التصدير من خلال تقديم استثناءات واعفاءات من الضرائب الكمركية واسعار الفائدة التفضيلية والضرائب المنخفضة.
هـ- زيادة طلب الولايا ت المتحدة الامريكية، والتي تعدّ اكبر شريك تجاري لسنغافورة وهو يمثل 19%من الصادرات جميعاً في عام1999.
2- اما ادنى نسبة تغير سنوية فكانت في عام1998 وبلغت (98 .16 -%) وهذا يعود الى[3]:
أ- انخفاض في حجم الصادرات بسبب انخفاض القدرة التنافسية.
ب- انخفاض حجم الاستثمار الاجنبي المباشر.
ج- توقف معظم الصناعات التصديرية في هذه الدولة.
3- وفيما يتعلق بالاستيرادات الكلية فكانت تشكل اعلى نسبة تغير سنوية في عام 2000 وبلغت (79 .36 %) وهذا يرجع الى[1]:
أ- انخفاض القدرة التنافسية لسنغافورة امام دول المنطقة لاسيما الصين.
ب- ان سنغافورة تعتبر منفذا لاعادة التصدير الى الدول الاخرى.
4- اما ادنى نسبة للتغير السنوي للواردات فكانت في عام1998 وبلغت (03 .21- %) وهذا يرجع الى تدني حجم الطلب على السلع والخدمات بسبب انخفاض متوسط الدخل الفردي لسنغافورة وذلك بسبب ازمة سعر الصرف في هذه الدول.
5- وبلغ معدل النمو السنوي للصادرات الكلية والاستيرادات الكلية للمدة (1990-2005) (8 .10%) و (28 .10%) وعلى التوالي، من هذا يظهر بأن الميزان التجاري خلال مدة الدراسة كان في صالح سنغافورة.

---

[1] يوهان نوربيرغ، دفاعا عن الراسمالية العالمية، المصدر السابق، ص111.
[2] Singapore International Trade,http://www.nationsencydopedia.com,(2009.6.19).
[3] Trade Policy Reviews:Singapore,2000,http://www.wto.org,(2009.6.20).
[1] بدون اسم المؤلف ، سقوط النمور الاسيوية، الموقع: (www.knol.google.com) ، بتاريخ (2009.6.21).

الجدول (2)
تطور التجارة الخارجية في سنغافورة للمدة (1990-2005)
(مليون دولارامريكي)

السنوات	الصادرات الكلية	نسبة التغير السنوي	الاستيرادات الكلية	نسبة التغير السنوي	ميزان التجاري	نسبة تغير الصادرات- نسبة تغير الاستيرادات
1990	67490		64953		2537	
1991	75156	11. 358	70567	8. 643	4589	2. 715
1992	82765	10. 124	77924	10. 425	4841	-0. 301
1993	96455	16. 540	91903	17. 939	4552	-1. 399
1994	120963	25. 408	110463	20. 195	10500	5. 213
1995	148105	22. 438	134847	22. 074	13258	0. 364
1996	155968	5. 309	143519	6. 430	12449	-1. 121
1997	156239	0. 173	143609	0. 062	12630	0. 111
1998	129710	-16. 98	113415	-21. 03	16295	4. 046
1999	139503	7. 549	123290	8. 706	16213	-1. 157
2000	181266	29. 936	168644	36. 79	12622	-6. 85
2001	164075	-9. 483	151150	-10. 373	12925	0. 89
2002	170325	3. 809	155347	2. 776	14978	1. 033
2003	198003	16. 250	171902	10. 656	26101	5. 594
2004	247804	25. 151	218106	26. 878	29698	-1. 727
2005	283565	14. 431	248627	13. 993	34938	0. 438
2005-1990		10. 8		10. 28		0. 523

المصدر: الجدول من اعداد ا لباحث بالاعتماد على:

1- International Financial Statistics Yearbook, IMF, 2002, P 907.

2-International Financial Statistics Yearbook, IMF, 2007, p88.

المطلب الثالث: تحليل العلاقة الدالية بين درجة الحرية الاقتصادية والتجارة الخارجية وانعكاساتها على المؤشرات الاقتصادية الكلية في سنغافورة

من خلال هذا المطلب نستعرض تحليل العلاقة بين درجة الحرية الاقتصادية والمكونات الاساس للتجارة الخارجية وهي الصادرات والاستيرادات والميزان التجاري، فضلا عن تحليل اثر درجة الحرية على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في سنغافورة. و كما ياتي:

الفرع الاول: توصيف دوال الانموذج القياسي

ويمكن تحديد المتغيرات المعتمدة والموحدة للنماذج جميعاً وبالدولار الأمريكي كالآتي :

الصادرات (Ys1)
الاستيرادات (Ys2)
الميزان التجاري (Ys3)
الناتج المحلي الاجمالي (Ys4)
متوسط الدخل الفردي (Ys5)
معدل البطالة (Ys6)

أما بالنسبة إلى المتغيرات المستقلة المستخدمة في الانموذج لكل دولة مختارة فهي كالآتي:
مؤشر حجم الحكومة (X1)
مؤشر الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية (X2)
مؤشر امكانية الوصول الى الاموال المشروعة (X3)
مؤشر حرية التجارة الدولية (X4)
مؤشر الائتمان والعمل وقطاع الاعمال (X5)
ويمكن صياغة الانموذج الرياضي وفق الاتي:

$$Y_i = f(X_i)$$

Y_i :المتغيرات التابعة.
f: علاقة دالية
X_i : المتغيرات المستقلة
ويفترض ان تكون هناك علاقة طردية بين متغيرات الحرية الاقتصادية والمتغيرات الاقتصادية الكلية، أي بمعنى كلما ازدات درجة الحرية الاقتصادية تزداد المؤشرات الاقتصادية .
وعند تطبيق التحليل القياسي للانموذج الرياضي أعلاه، تصبح الصيغة القياسية للانموذج كالاتي :

$$Yi = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + B_4 X_4 + B_5 X_5 + B_K X_K + U_i$$

اذ إنّ:
Yi قيمة المتغير المعتمد او مقدار الاستجابة في الانموذج.
B_0 الحد الثابت.
$B_1 \ldots\ldots B_K$ قيم معلمات معادلة الانحدار التي تعبر عن استجابة المتغير التابع .
$X_1 \ldots\ldots X_K$ المتغيرات المستقلة.
U_i المتغير العشوائي والذي يقيس أثر المتغيرات التي لم تحتسب في الانموذج.
ولحساب معاملات معادلة الاتحدار،يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية(OLS)[1] وتم توظيف البرنامج الاحصائي(SPSS ver.16.0) في اجراء التحليل الاحصائي.ولمعرفة ودقة وجودة النماذج المختارة يتم الاعتماد على ثلاثة معايير وهي[2]:

اولا:المعايير الاقتصادية:
ويقصد بها مدى تطابق اشارات وحجم المعالم المقدرة مع منطق النظرية الاقتصادية.

---

[1] Douglas A.,William G, and Robert D, Statistical Techniques in Business and Economics ,McGraw-HILL, New York ,2002.p218.
[2] د.عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الاولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص197-198.

ثانيا:المعايير الاحصائية:

اذ تستخدم العديد من الاختبارات لمعرفة القوة التفسيرية للانموذج القياسي المستخدم ومنها(t,F, R^2 , $\bar{R}^2$)

اذ يستخدم (R^2) لمعرفة درجة تفسير المتغيرات المستقلةعلي التغيرات الحاصلة من المتغير التابع ، اما ($\bar{R}^2$) وهو يعرف بمعامل التحديد المعدل،ويقصد به تعديل درجات الحرية المتلازمة مع مجموع مربعات المتلازمة،وهو يستخدم لمعرفة اثر تغير درجات الحرية نتيجة اضافة متغيرات مستقلة اخرى الى الانموذج[1]. ويستخدم اختبار(t) لمعرفة معنوية المعلمة المقدرة، من خلال مقارنة(t) المحسوبة مع (t) الجدولية عند درجة الحرية(n-1) ومستوى معنوية(α)،فاذا كانت (t)المحسوبة اكبر من (t) الجدولية نرفض فرضية العدم:HO:B1=0 ، ونقبل الفرضية البديلة:H1:B1≠0 ،أي ان للمعلمة تاثير معنوي على التغيرات الحاصلة في المتغير التابع [2].

اما اختبار(F) يستخدم هذا النوع من الاختبارات الاحصائية لاختبار جوهرية معامل التحديد (R^2) او تاثير كل المعلمات المقدرة للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ويعتمد على نوعين من الفروض[3].

أ- فرضية العدم: تنص على عدم جوهرية العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

HO:B1=B2…….BK=0

ب- الفرضية البديلة: تنص على وجود علاقة جوهرية من الناحية الاحصائية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

H1:B1≠B2……..BK≠0

وبعد احتساب قيمة (F) تجري عملية المقارنةبين قيمة (F) المحتسبة وبين قيمتها الجدولية وعلى النحو الاتي:

أ- اذا كانت قيمة (F) المحتسبة اكبر من (F) الجدولية عند مستوى معنوية 5% كانت الفروق معنوية. وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة. اي معنوية العلاقة بين المتغيرات.

ب- اذا كانت قيمة (F) المحتسبة اقل من (F) الجدولية كانت الفروق غير معنوية وبالتالي تقبل فرضية العدم وترفض الفرضية البديلة. اي عدم معنوية العلاقة الخطية او ما يسمى عدم معنوية الانحدار.

ثالثا: الاختبارات القياسية

1- اختبار (DW):

يعدّ من اهم الاختبارات الشائعة الاستخدام في اكتشاف الارتباط الذاتي من الدرجة الاولى، ويستخدم هذا النوع من الاختبار لاسباب عدة من اهمها لسهولته نسبيا ولامكانية استخدامه عندما يكون عدد المشاهدات صغيرا[1].

2- عامل تضخم التباين Variance inflation factor

من الطرائق الاساس التي تستخدم في الكشف عن وجود الارتباط الخطي المتعدد هو عامل تضخم التباين(VIF).ويقيس هذا المؤشر مدى تضخم تباينات معاملات الانحدار المقدرة في وجود الارتباط الخطي.ويتم حساب عامل تضخم التباين حسب الصيغة الاتية[2]:

$$VIF_j = \frac{1}{1-R_j^2} \quad , j=1,2,\ldots.. p$$

---

(1) , Harper Collins Publishers ,Inc. New York , 1992, p 50. A.H.Studenmund,Using Econometrics : A practical guide

(2) د. عادل عبد الغني محبوب،حول الاقتصاد القياس النظرية والتطبيق، كلية المنصور الجامعة، بغداد،1998،ص77-78.

(3) د. طالب حسن نجم الحيالي، مقدمة في القياس الاقتصادي، الطبعة الاولى، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1991، ص 86.

(1) د. مجيد على حسين، د. عفاف عبد الجبار سعيد، الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق، المصدر السابق، ص448.

(2) محمد عبدالرحمن اسماعيل، تحليل الانحدار الخطي، معهد الادارة العامة، الرياض،2001 ، ص363.

اذ ان:
VIF:عامل تضخم التباين للمتغير المستقل.
R^2 **:معامل التحديد لنموذج انحدار.**
عندما تكون قيمة(VIF) اقل من (10) يعني ذلك الانموذج خال من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، اما اذا كانت قيمتها اكبر من (10)،هذا يدل على وجود هذه المشكلة.
من خلال الجدول (4) تتبين نتائج التقدير لسنغافورة، و التي تضم:
1- قياس العلاقة بين درجة الحرية الاقتصادية و الصادرات.
2- قياس العلاقة بين درجة الحرية الاقتصادية و الاستيرادات.
3- قياس العلاقة بين درجة الحرية الاقتصادية والميزان التجاري.
وذلك باستخدام الصيغة اللوغارتمية لانموذجي الصادرات (Y1) والاستيرادات (Y2) والصيغة الخطية لانموذج الميزان التجاري (Y3).
الفرع الثاني: التحليل الإحصائي والقياسي للنماذج

بالنسبة الى معادلة الصادرات (Y1) أشارت القوة التفسيرية للانموذج المقدر (R^2) إلى أن (92.2 %) من التغيرات الحاصلة للصادرات تفسر بوساطة المتغيرات المستقلة والتي تضم درجة حجم الحكومة (X1)، و درجة الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية (X2)، ودرجة امكانية الوصول الى الاموال المشروعة (X3)، ودرجة حرية التجارة الدولية (X4)، ودرجة الائتمان والعمل وقطاع الاعمال (X5)، بينما نسبة (7.8 %) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع تعود إلى متغيرات اخرى،وغير داخلة في الانموذج. بينما كانت قيمة (R^2) للواردات (Y2) والميزان التجاري (Y3) هي (92.209%)، (82.32%) على التوالي. ومن جانب آخر فإن ($\bar{R}^2$) المعدلة للنماذج الثلاثة كانت (88.312%)، (88.313%)، (73.49%) على التوالي.ولبيان معنوية المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد، أظهرت قيمة (t) المحسوبة لبعض المتغيرات المستقلة مقابل (t) الجدولية(*) معنويتها في تفسير المتغيرات المعتمدة للنماذج المقدرة في سنغافورة وعند مستوى معنوية (0.05) .ولمعرفة معنوية الصيغ المختارة ككل من خلال اختبار (F) المحسوبة ومقارنتها مع (F) الجدولية(**) عند مستوى معنوية (0.05) تبيّن أن النماذج الثلاثة اجتازت الاختبار، وان القيمة المقدرة لها كانت (23.67)، (23.67)، (9.32) وعلى التوالي، علما أن قيمة(P-value) أظهرت معنوية الدوال ككل عند مستوى معنوية (0.05) . تشير الاختبارات القياسية إلى سلامة النماذج من المشاكل القياسية، كمشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة، ومشكلة الارتباط الذاتي بين قيم المتغير العشوائي.

وأظهرت نتائج التقدير الكمي لسنغافورة سلامة النماذج من هذه المشاكل، فقد بينت قيمة اختبار (DW) للمعادلات الثلاث المقدرة أنها كانت (2.13، 2.28، 1.57)، وعلى التوالي، وعند مقارنة هذه القيمة المحسوبة مع قيمتها الجدولية(*) العليا (du) والدنيا (dl) عند مستوى معنوية (0.05) وعدد المتغيرات المستقلة (k = 5) ولعدد المشاهدات(n = 16)، نلاحظ أن القيم المحسوبة للمعادلتين(Ys1) تقع في منطقة القبول، مما يؤكد سلامة النماذج من مشكلة الارتباط الذاتي، اما المعادلة الثانية والثالثة (Ys3,Ys2) فتقع في منطقة عدم التأكد(**) ، مما يؤكد سلامة الانموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، (علما ان الانموذج لا يستخدم لاغراض التنبؤ). وبالنسبة إلى اختبار المشكلة الثانية وهي وجود أو عدم وجود التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة حسب اختبار (VIF) وذلك عندما تكون قيمتها أقل من 10 ، وتبيّن أن الانموذج خال من هذه المشكلة.

(*) علما ان (t) الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) درجة (n-k-1) تساوي (2.22).

(**)علما ان (F) الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة الحرية n1= 4 ، n2 .
(*)حيث ان قيمة (DW) عند مستوى معنوية (0.05) هي du= 2.15 ، dl= 0.62.
(**)عندما (dL<DW<du) او (4-du<DW<4-dL) يكون الاختبار غير محسوم وتترك الحرية للباحث بقبول او رفض فرضية العدم،اذ قد يكون السبب في وجود المشكلة خطا في صيغة الانموذج وليس بسبب ارتباط الاخطاء.للمزيد من التفاصيل انظر:
د.حسين علي بخيت،د.سحر فتح الله،مقدمة في الاقتصاد القياسي،الطبعة الاولى،جامعة بغداد،بغداد،2002،ص175.

الفرع الثالث: التحليل الاقتصادي للنماذج:

يتضمن التحليل الاقتصادي تفسير إشارة وقيمة المعلمات للنماذج المقدرة حسب النظرية الاقتصادية، ويمكن إيجاز النتائج المستخلصة من الانموذج الاقتصادي لسنغافورة من خلال الجدول (4) وكالاتي:

اولا: الانموذج اللوغاريتمي المزدوج لدالة الصادرات (Ys1):-

تعكس هذه الصيغة قيمة المعلمات المتحققة (المرونات) اهمية المتغيرات المستقلة في الاثر في الصادرات، وتبين من إشارة وقيمة المرونة لحجم الحكومة (X1)، البالغة (2.9-%) انها ذات اشارة سالبة وعلاقتها عكسية، اي أن ارتفاع درجة حجم الحكومة بنسبة(1%) يؤدي إلى انخفاض الصادرات بنسبة (2.9)، لان هذه الدولة تتمتع بدرجة حرية اقتصادية كاملة، وان أي ارتفاع اضافي سوف ينعكس الجدول (3)

نتائج التحليل القياسي للعلاقة بين درجة الحرية الاقتصادية والتجارة الخارجية في سنغافورة بشكل سلبي على حجم الصادرات، ومن ثم انخفاض قيمتها.

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	نتائج الاختبارات
LOG Ys1 (t)	-2. 9*LOG X1+2. 34*LOGX2+5. 7 *LOGX3 -15. 8*LOGX4+ 3. 3 *LOGX5 -1. 94 1. 26 4. 12 - 5. 03 1. 28	R^2 =92.2 ، $\bar{R}^2$ =88. 31 DW= 2. 138 ,F=23. 67
LOG Ys2 (t)	-2. 3 *LOG X1+2. 3*LOGX2+5. 1 *LOGX3-15. 1*LOGX4+3. 1*LOGX5 -1. 10 2. 09 1. 21 -4. 15 4. 95	R^2 =92.2 ، $\bar{R}^2$ =88.31 DW=2. 28 ,F=23. 67
Ys3 (t)	- 19570. 5*X1 - 3200. 2*X2 + 26025. 5*X3 - 49553. 8*X4 +10854. 1*X5 -2. 07 -0. 64 1. 61 -3. 55 3. 87	R^2 = 82.32، $\bar{R}^2$ = 73.49 ,F=9. 32 DW=1. 57

أما بالنسبة إلى قيمة مرونة الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية (X2) البالغة (2.3) فانها ذات إشارة موجبة وعلاقتها طردية، اذ عند ارتفاع بنسبة (1%) من هذا المؤشر، سوف يؤدي الى زيادة الصادرات بنسبة (2.3%). لان الالتزام بسيادة القانون، وحماية حقوق الملكية، ووجود قضاء مستقل، ونظام محاكم حيادي، يؤدي الى ارتفاع درجة الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية، ومن ثم زيادة الصادرات.

في حين ان قيمة المرونة لـ (X3) الذي يعبر عن درجة امكانية الوصول الى الاموال المشروعة، فقد كانت إشارتها موجبة والبالغة (5.7) بمعنى أن ارتفاع هذا المؤشر بمقدار (1%) يؤثر في زيادة الصادرات بنسبة (5.7%) . لان الافراط في اصدار النقود يؤدي الى زيادة معدل التضخم وبالتالي تشوه الاسعار النسبية، ومن ثم تغير الشروط الاساس للعقود الطويلة الاجل، وتجعل من المستحيل فعليا بالنسبة للافراد والشركات ان يخططوا بشكل منطقي للمستقبل، وهذا يؤدي الى انخفاض درجة امكانية الوصول الى الاموال المشروعة، ومن ثم يؤثر سلبا في الصادرات. بينما كانت إشارة وقيمة المرونة حرية التجارة الدولية (X4) كانت سالبة وعلى عكس المنطق الاقتصادي والذي يمكن تبريره بان ارتفاعا اكثر لدرجة حرية التجارة الدولية، سوف ينعكس بشكل سلبي على صادرات هذه الدولة، اما درجة الائتمان والعمل وقطاع الاعمال (X5) فقد كانت قيمتها موجبة وعلاقتها طردية، في تأثيرها في الصادرات، إذ بزيادة هذا المؤشر بمقدار (1%) تزداد معها الصادرات بنسبة (3.3%). لان في هذه الدولة هناك سيطرة تامة للشركات الخاصة على قطاع الاعمال وتسمح في هذه الدولة لقوى السوق ان تحدد الاجور، وكذلك تسمح للاسواق ان تحدد الاسعار. علما أن لأهمية النسبية لمتغير(X4) (1) . لها كانت (69.67%) في تفسير المتغير التابع. اذن هناك علاقة طردية بين درجة الحرية الاقتصادية والصادرات في سنغافورة.

ثانيا: الانموذج اللوغاريتمي المزدوج للواردات (Ys2)

---

(1) ويمكن احتسابها كالاتي: $\frac{t^2}{t^2+df}$

لمزيد من التفاصيل انظر:

-G.S.Maddala,Econometrics,University of Florida,McGraw-HILL BOOK Company,1977,p117-118.

يشير الانموذج اللوغاريتمي للواردات الى أن التغير في قيمة المرونة للمعلمة (X1) درجة حجم الحكومة ذات الإشارة السالبة يؤثر في الاستيرادات بنسبة (2.3%)، وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي اذ في حالة ارتفاع درجة حجم الحكومة ينخفض الانفاق الاستهلاكي من الناتج المحلي الاجمالي وتنخفض حصة الاعانات والتحويلات الحكومية، وسوف يؤدي ذلك الى انخفاض الاستيرادات. اما بالنسبة إلى درجة قيمة مرونة الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية (X2) البالغة نسبتها (2.3%) فانها ذات اشارة موجبة، وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية، اذ أن ارتفاع هذا المؤشر يولد زيادة الاستيرادات، لان عدم تدخل السياسيين والعسكريين في القوانين والقضاء، سيؤدي الى ارتفاع درجة الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية، وهذا يؤدي الى زيادة الاستيرادات. أما مرونة المتغير (X3) الذي يعبر عن درجة امكانية الوصول الى الاموال المشروعة، ذات الإشارة الموجبة والبالغة قيمتها (5.1) بمعنى أن زيادة هذا المؤشر بمقدار (1%) يؤدي الى زيادة الاستيرادات بنسبة (5.1%)، لان انخفاض معدل التضخم في البلد، سيؤدي الى زيادة القوة الشرائية للمستهلكين ومن ثم ارتفاع درجة هذا المؤشر، وهذا سينعكس على الاستيرادات وزيادتها. بينما أظهرت إشارة وقيمة مرونة المعلمة (X4) درجة حرية التجارة الدولية، الى ان إشارتها كانت سالبة، بمعنى أن زيادة درجة هذا المؤشر بمقدار (1%) تترك أثرا سلبيا على الاستيرادات وانخفاضها بنسبة (15.1%)، والذي يمكن تبريره بأن ارتفاعا اكثر لدرجة هذا المؤشر، يؤثر بشكل سلبي عليها. في حين ان مرونة المعلمة (X5) درجة الائتمان والعمل وقطاع الاعمال ذات الإشارة الموجبة أن زيادة هذا المؤشر بمقدار (1%) تؤثر في زيادة الاستيرادات بنسبة (3.1%)، لان البنوك توفر الائتمان اللازم للقطاع الخاص وهذا يؤدي الى ارتفاع درجة هذا المؤشر وبالتالي زيادة الاستيرادات السلعية والخدمية. كما إن الأهمية النسبية للمتغير(X5) كانت (69.07%) في تفسير المتغير التابع. اذن هناك علاقة طردية بين درجة الحرية الاقتصادية والاستيرادات في سنغافورة.

ثالثا: الانموذج الخطي للميزان التجاري (Ys3)

يظهر من انموذج الميزان التجاري أن درجة استجابتها للمعلمة (X1) درجة حجم الحكومة كانت (19570.5–) نتيجة للاشارة السالبة، لان ارتفاع درجة حجم الحكومة، يعني انخفاض الصادرات امام ارتفاع الاستيرادات، وهذا يؤدي الى انخفاض قيمة الفائض في الميزان التجاري لسنغافورة. أما بالنسبة إلى درجة الهيكل القانوني وحماية الحقوق الملكية(X2) البالغة قيمتها (2 .3200) فانها ذات إشارة سالبة لكون زيادة الصادرات بدرجة اقل من زيادة الاستيرادات، تؤدي الى انخفاض قيمة الفائض في الميزان التجاري. بينما كانت قيمة المعلمة (X3) درجة امكانية الوصول الى الاموال المشروعة، ذات الإشارة الموجبة تشير الى ان التغير في هذا المؤشر بوحدة واحدة يؤثر في استجابة الميزان التجاري بـ (26025.5) وحدة، لان ارتفاع درجة هذا المؤشر، يؤدي الى ارتفاع الصادرات والاستيرادات معا، وبالتالي يؤثر بشكل ايجابي في حالة الميزان التجاري بدرجة سيؤدي الى زيادة الفائض بشرط ان تكون نسبة زيادة الاستيرادات اقل من نسبة زيادة الصادرات. ونلاحظ ان قيمة واشارة المعلمة (X4) درجة الحرية التجارة الدولية، عند ارتفاعها ستؤدي الى انخفاض حجم الفائض في الميزان التجاري بـ (49553.8)، لان ارتفاع درجة حرية التجارة الدولية، يؤدي الى ارتفاع الاستيرادات، وبالتالي ينخفض حجم الفائض في الميزان التجاري. في حين كانت قيمة المعلمة (X5) درجة الائتمان والعمل وقطاع الاعمال، ذات الإشارة الموجبة تشير إلى أن ارتفاع درجة هذا المؤشر، يعزز من الميزان التجاري بـ (10854.1) وحدة، لان ارتفاع درجة هذا المؤشر، سوف يؤدي الى زيادة الصادرات والاستيرادات معا، ومن ثم زيادة الفائض في الميزان التجاري. كما أن الأهمية النسبية للمتغير درجة الائتمان والعمل وقطاع الاعمال كانت (57.64%) في تفسير المتغير التابع. اذن هناك علاقة طردية بين درجة الحرية الاقتصادية والميزان التجاري، أي عند ارتفاع درجة الحرية الاقتصادية، يزداد فائض في الميزان التجاري.

ويتبيّن من النماذج الخاصة بمكونات التجارة الخارجية في سنغافورة أن درجة الائتمان والعمل وقطاع الاعمال (X5) تلعب دورا بارزاً في التاثير في التجارة الخارجية في سنغافورة. وتليها درجة حرية التجارة الدولية (X4)، ومن ثم درجة حجم الحكومة (X1) ودرجة امكانية الوصول الى الاموال المشروعة (X3)، واخيرا درجة الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية (X2)، والتي تتبيّن من خلال الأهمية النسبية في تفسير مكونات التجارة الخارجية. وكانت نتائج النماذج الثلاثة متوافقة مع الدراسات النظرية الاقتصادية.

المبحث الثالث:تحليل العلاقة الدالية بين درجة الحرية الاقتصادية والتجارة الخارجية وانعكاساتها على المؤشرات الاقتصادية الكلية في تركيا

سعت تركيا منذ مدة طويلة الى احداث اصلاحات اقتصادية كبيرة في اقتصادها النامي، فضلا الى الاصلاحات الاجتماعية والسياسية التي جرت بها، وطوال مدة الاصلاح سعت الحكومة التركية الى الانضمام الى الاتحاد الاوروبي، وعلى الرغم من الاصلاحات التي شهدها الاقتصاد التركي الا انها لم تستطع لحد الان الحصول على هذه العضوية[1].

المطلب الاول: تطور الحرية الاقتصادية

يلاحظ ان الحرية الاقتصادية تختلف من بلد لاخر على وفق النظم الاقتصادية التي تؤمن بها، في المقابل فان البلدان التي تعاني منها مستويات متدنية للحرية الاقتصادية تعاني من انخفاض مستوى التطور الاقتصادي، وبالتالي ارتفاع نسب الفقر وانخفاض معدل الاعمار بين سكانها، وتركيا بلد يسعى الى تحقيق الحرية الاقتصادية لأجل تحقيق العديد من الاهداف ياتي في مقدمتها الانضمام الى دول المجموعة الاوروبية فضلا الى الاهداف الاخرى. وبهدف توضيح تطور الحرية الاقتصادية في هذا البلد سيتم تناولها على وفق النقاط الاتية:

الفرع الاول: مؤشرات الحرية الاقتصادية في تركيا

من خلال الجدول (4) والذي يوضح تطور درجة الحرية الاقتصادية ومؤشراتها في تركيا للمدة(1990-2005) يمكن ان نلاحظ مؤشرات الحرية الاقتصادية في تركيا وكالاتي:

اولاً: مؤشر حجم الحكومة:

في هذا المؤشر نلاحظ الحقائق الاتية:

1- ان معدل نمو مؤشر حجم الحكومة خلال المدة 1990-1997 بلغ (3.34%)، وهذا النمو في حجم الحكومة، يدل على انخفاض نسبة تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي أي:
   أ- انخفاض نسبي في حجم دور المؤسسات الحكومية واستثماراتها.
   ب- انخفاض في معدلات الاستهلاك الحكومي.
   ج- انخفاض متوسط المعدل الحدي لنسب الضريبة على الدخل.

2- ولكن هذه النسبة في معدل النمو تراجعت الى (1.58-%) خلال المدة (1998-2001) وهذا الانخفاض يعود الى:
   أ- زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
   ب- زيادة في حجم مؤسسات الحكومة.
   ج- ارتفاع في معدلات الاستهلاك الحكومي.

3- بينما ارتفع معدل نمو هذا المؤشر خلال المدة (2002-2005) اذ بلغ (2.19%)، وهذا يعود الى تجاوز الازمة الاقتصادية، وبالتالي انخفاض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وارتفاع وتيرة عملية الخصخصة في تركيا.

4- ان معدل نمو مؤشر حجم الحكومة خلال المدة (1990-2005) بلغ (1.69%).

---

[1] Us Department of State Background Notes:Turkey,http:www.hri.org,(2009.3.10).

ثانياً: مؤشر الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية:

من خلال الجدول (4) يمكن ان نلاحظ الحقائق الاتية:

1- ان معدل النمو للمدة (1990-1997) بلغ (2.66%) ، وهذا يعود الى:

أ- زيادة استقلالية الجهاز القضائي عن تأثيرات الحكومة او الاحزاب.

ب- زيادة فرصة امكانية التعديل في الانظمة والاجراءات الحكومية من قبل القطاع الخاص.

ج- زيادة القدرة على الحد من تدخل المؤسسة العسكرية في تسيير القوانين والقرار السياسي.

د- ازدياد مستوى حماية حقوق الملكية.

2- اما معدل النمو لهذا المؤشر فتراجع بشكل ملحوظ خلال المدة (1998-2001)، حيث بلغ (5.75-%)، وهذا التراجع يعود الى افتقار الافراد والشركات الى الثقة بان العقود سوف تطبق، وان ثمار جهودهم الانتاجية ستكون محمية، وهذا تؤدي الى انخفاض مساهمتهم في النشاط الانتاجي، وهذا يعيق الاستثمار.

3- بينما خلال المدة (2002-2005) معدل النمو عاود الارتفاع حتى وصل الى (13.14%)، وهذا الارتفاع الكبير يعود الى الاسباب نفسها التي تم ذكرها للمدة (1990-1997).

ثالثاً: مؤشر امكانية الوصول الى الاموال المشروعة

من خلال هذا المؤشر نلاحظ الاتي:

1- ان معدل النمو لهذا المؤشر خلال المدة (1990- 1997) بلغ (8.79-%) ولكن معدل النمو لهذا المؤشر خلال المدة (1998-2001) انخفض بشكل كبير حتى وصل الى (17.18-%)، وهذا الانخفاض الكبير يعود الى:

أ- زيادة كبيرة في ضخ الليرة التركية بسبب ازمتي عام 1999، و 2001.

ب- ارتفاع كبير في معدل التضخم حتى اضطرت تركيا لطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي.

2- بينما هذا المؤشر خلال المدة (2002-2005) ارتفع الى (8.39%)، وهذا الارتفاع يعود الى اتباع السياسة النقدية التي ادت الى استقرار معدلات التضخم، و سهولة استخدام العملات الاخرى بوساطة حسابات بنكية محلية و خارجية.

3-معدل نمو مؤشر امكانية الوصول الى الاموال المشروعة خلال المدة (1990-2005) بلغ (6.45-%).

رابعاً: مؤشر حرية التجارة الدولية

من خلال هذا المؤشر نلاحظ الحقائق الاتية:

1- معدل نمو درجة حرية التجارة الدولية خلال المدة (1990-1997) بلغ (10.18%)، وهذا الارتفاع يرجع الى:

أ- تدني الفارق في سعر الصرف بين السوق الرسمي والسوق السوداء.

ب- قلة القيود المفروضة على اسواق رأس المال.

ج- تخفيف العوائق الكمركية وغير الكمركية.

2- بينما خلال المدة (1998-2001) انخفض معدل النمو الى (6.9-%)، وهذا الانخفاض الكبير يعني:

أ- الضرائب الكمركية مرتفعة.

ب- قطاع التجارة اقل من حجم المتوقع.

ج- ادارة غير كفوءة للكمارك.

د- تقيد تحويل العملة.

3- بينما هذه النسبة عاودت الارتفاع خلال المدة (2002-2005) حتى وصلت الى (1.4-%)، وهذا الارتفاع يعود الى الاسباب السابقة نفسها التي تم ذكرها في المدة (1990-1997).

4-معدل النمو لهذا المؤشر خلال المدة (1990-2005) بلغ (16.49%).

خامساً: مؤشر انظمة الائتمان، والعمل، وقطاع الاعمال

من خلال هذا المؤشر نلاحظ الحقائق الاتية:

1- ان نمو هذا المؤشر خلال المدة (1990-1997) بلغ (5.28%) وهذا الارتفاع يعود الى:

أ-زيادة تسهيل المشاريع الجديدة.

ب- تقليل الوقت المستهلك في التعامل مع الاجراءات الادارية والبيروقراطية.

ج- حرية توازن معدل الفائدة.

الجدول (4) تطور درجة الحرية الاقتصادية ومؤشراتها في تركيا للمدة 1990-2005

السنوات	درجة الحرية الاقتصادية	نسبة التغير السنوي	حجم الحكومة	نسبة التغير السنوي	الهيكل القانوني وحماية الملكية الفكرية	نسبة التغير السنوي	امكانية الوصول الى الاموال المشروعة	نسبة التغير السنوي	حرية التجارة الدولية	نسبة التغير السنوي	الائتمان و العمل و قطاع الاعمال	نسبة التغير السنوي
1990	4. 8		5. 8		4. 5		3. 3		5		5. 1	
1991	4. 9	2. 08	6	3. 45	4. 6	2. 22	3. 3	0	5. 4	8	5. 3	3. 922
1992	5. 1	4. 08	6. 2	3. 33	4. 6	0	3. 3	0	5. 8	7. 407	5. 5	3. 774
1993	5. 2	1. 96	6. 4	3. 23	4. 7	2. 17	3. 2	-3. 03	6. 2	6. 897	5. 7	3. 636
1994	5. 4	3. 85	6. 7	4. 69	4. 7	0	3. 2	0	6. 6	6. 452	5. 9	3. 509
1995	5. 7	5. 56	6. 9	2. 99	4. 8	2. 13	3. 2	0	7. 1	7. 576	6. 1	3. 39
1996	5. 9	3. 51	7. 1	2. 9	5. 1	6. 25	2. 3	-28. 13	8. 3	16. 9	6. 7	9. 836
1997	6. 6	11. 9	7. 3	2. 82	5. 4	5. 88	1. 6	-30. 43	9. 8	18. 07	7. 3	8. 955
1998	6. 5	-1. 52	7. 8	6. 85	5. 7	5. 56	2. 1	31. 25	9. 9	1. 02	6. 8	-6. 85
1999	6. 2	-4. 62	8. 3	6. 41	6. 1	7. 02	0	-100	9. 9	0	5. 7	-16. 2
2000	5. 8	-6. 45	7. 1	-14	5. 4	-11. 5	3. 6	0	7. 2	-27. 3	5. 7	0
2001	5. 3	-8. 62	6. 7	-5. 6	4. 1	-24. 1	3. 6	0	7. 1	-1. 39	4. 9	-14
2002	5. 5	3. 77	7	4. 48	4. 5	9. 76	4. 1	13. 889	6. 8	-4. 23	5	2. 041
2003	5. 8	5. 45	7	0	5. 3	17. 8	4. 9	19. 512	6. 9	1. 471	5. 2	4
2004	5. 9	1. 72	7. 3	4. 29	5. 2	-1. 89	5. 1	4. 0816	7	1. 449	5. 1	-1. 92
2005	6. 2	5. 08	7. 3	0	6. 6	26. 9	4. 9	-3. 922	6. 7	-4. 29	5. 6	9. 804
1997-1990		4. 70		3. 34		2. 66		-8. 79		10. 18		5. 28
2001-1998		-5. 30		-1. 58		-5. 75		-17. 18		-6. 9		-9. 26
2005-2002		4. 005		2. 19		13. 14		8. 39		-1. 4		3. 48
2005-1990		1. 85		1. 69		3. 21		-5.86		16. 49		0. 92

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

1-James Gwartney ,Robert Lawson,Economic Freedom of the World,2001 Annual Report,p157 .
2-James Gwartney ,Robert Lawson,Economic Freedom of the World,2002 Annual Report,p95.
3-James Gwartney ,Robert Lawson,Economic Freedom of the World,2006 Annual Report,p86.
- James Gwartney ,Robert Lawson,Eco
nomic Freedom of the World,2007 Annual Report,p82

2- بينما معدل النمو خلال المدة (1998-2001) تراجع بشكل كبير الى (9.26-%)، وهذا التراجع يعود الى:
أ- ضعف سيطرة الشركات الخاصة على قطاع الاعمال المصرفية.
ب- ارتفاع معدل البطالة.
ج- انخفاض مستوى المنافسة بين البنوك المحلية والبنوك الاجنبية. وذلك بسبب هروب الاموال الى خارج تركيا بسبب ازمة عام 2001.
د- اقفال وافلاس العديد من الشركات والمشاريع الخاصة.
3- ولكن هذا المعدل في النمو خلال المدة (2002-2005) ارتفع الى (3.48%)، وهذا الارتفاع يعود الى:
أ- تفعيل برنامج الاصلاح الاقتصادي في تركيا، لاسيما في مجال عملية الخصخصة.
ب- الابتعاد عن الانشطة التنظيمية التي تعيق الدخول الى قطاع الاعمال.
ج- انخفاض نسبة الفساد في تركيا.
4- ان معدل نمو هذا المؤشر خلال المدة (1990-2005) بلغ (0.92%)

المطلب الثاني: تطور التجارة الخارجية في تركيا

تحتل تركيا اليوم الاقتصاد السابع عشر الاكبر في العالم، وسادس اكبر اقتصاد في الاتحاد الاوروبي، وتحتل المرتبة الحادية والعشرين من حيث حجم صادراتها والمرتبة السادسة عشرة بحجم استيراداتها.

تعدّ التجارة الخارجية معيار تطور الدول وتوازنها في تحقيق احتياجاتها وتصدير السلع الى العالم الخارجي ولذلك سنبحث في تطور التجارة الخارجية في تركيا من خلال دراسة تطور عناصرها الاساس بالصادرات والاستيرادات والميزان التجاري وكالاتي:

اولاً: الصادرات

ان معدل نمو الصادرات الكلية يعتمد على نمو الصادرات السلعية والصادرات الخدمية ويتضح بأن ارتفاع معدل نمو الصادرات السلعية والخدمية خلال المدة (1990-1997) قد انعكس على ارتفاع معدل نمو الصادرات الكلية وبلغ (14.03%) ، بينما انخفاض كل من الصادرات السلعية والخدمية خلال المدة التالية (1998-2001) ايضاً انعكس على انخفاض الصادرات الكلية وبلغ معدل النمو (0.66-%)، وفيما يتعلق بالمدة (2002-2005) فقد ارتفع معدل نمو كل من الصادرات السلعية والخدمية، وهذا ادى الى ارتفاع في معدل نمو الصادرات الكلية، وبلغ (20.31%)، اما معدل نمو الصادرات الكلية خلال المدة (1990-2005) فبلغ (11.78%).

ثانياً: الاستيرادات

تحتل الاستيرادات التركية اهمية كبيرة في الاقتصاد التركي، اذ من خلالها يتم سد النقص الذي يعاني منه هذا الاقتصاد من المستلزمات والمواد الاولية التي تدخل في عملية الاستثمار والانتاج المحلي. وتبعا لذلك قسمت الاستيرادات بالشكل الاتي:

ان معدل نمو الاستيرادات الكلية خلال المدة (1990-1997) بلغ (14.13%)، بينما انخفضت الاستيرادات السلعية والخدمية خلال المدة (1998-2001) ايضاً ومن ثم ادى الى انخفاض في قيمة الاستيرادات الكلية وبلغ معدل نموها (4.14-%)، وبخصوص المدة (2002-2005) فقد ارتفع معدل نمو كل من الاستيرادات السلعية والخدمية، وهذا ادى الى ارتفاع في معدل نمو الاستيرادات الكلية وبلغ (29.1%) اما معدل نمو الاستيرادات الكلية خلال المدة (1990-2005) فبلغ (13.25%).

ثالثاً: الميزان التجاري

تظهر بيانات الجدول (5) بأن الميزان التجاري التركي خلال المدة (1990-2005) في عجز مستمر،بلغ (4526) مليون دولار، وهذا العجز هو نتيجة العجز المستمر لميزان التجارة السلعية الذي بلغ (14073.66) مليون دولار امريكي بينما ميزان التجارة الخدمية في حالة فائض بمبلغ (9547.66) مليون دولار، و كذلك يظهر بوضوح بأن مقدار العجز خلال مدة الازمات الاقتصادية في تركيا يقل وهذا يعود الى انخفاض قيمة الليرة التركية مثلما حدث خلال المدة (1998-2001) اذ انخفض مقدار العجز من (3247) مليون دولار الى (2237.5) مليون دولار، ولكن مقدارهذا العجز ارتفع مرة اخرى حتى وصل الى (8241) مليون دولار.

تحليل العلاقة الدالية بين درجة الحرية الاقتصادية والتجارة الخارجية لبلدان نامية مختارة للمدة (1990–2005)(*)

الجدول(5) تطور التجارة الخارجية في تركيا للمدة 1990-2005

السنوات	الصادرات السلعية	نسبة التغير السنوي(*)	الصادرات الخدمية	نسبة التغير السنوي	الصادرات الكلية	نسبة التغير السنوي	الاستيرادات السلعية	نسبة التغير السنوي	الاستيرادات الخدمية	نسبة التغير السنوي	الاستيرادات الكلية	نسبة التغير السنوي	ميزان التجارة السلعية	ميزان التجارة الخدمية	الميزان التجاري
1990	13026		8016		21042		22581		3071		25652		-9555	4945	-4610
1991	13667	4. 921	8372	4. 441	22039	4. 738	21007	-6. 97	3218	4. 786	24225	-5.563	-7340	5154	-2186
1992	14891	8. 955	9407	12. 362	24298	10. 25	23081	9. 873	3625	12. 647	26706	10. 41	-8190	5782	-2408
1993	15611	4. 835	10652	13. 234	26263	8. 087	29771	28. 984	3948	8. 91	33719	26. 26	-4160	6704	-7456
1994	18390	17. 801	10801	1. 398	29191	11. 148	22606	-24. 067	3782	-4. 204	26388	-21.41	-4216	7019	2803
1995	21975	19. 49	14606	35. 228	36581	25. 316	35187	55. 653	5024	32. 839	40211	52.38	-3212	9582	-3630
1996	32446	47. 649	13051	-10. 646	45497	24. 373	43028	22. 283	6426	27. 906	49454	22. 86	-0582	6625	-3957
1997	32631	0. 5701	19373	48. 44	52004	14. 302	48029	11. 622	8507	32. 384	56536	14. 32	-5398	10866	-4532
1998	31220	-4. 324	23321	20. 378	54541	4. 878	45440	-5. 39	9859	15. 893	55299	-2. 188	-4220	13462	-758
1999	29325	-6. 069	16398	-29. 685	45723	-16. 167	39768	-12. 482	8953	-9. 189	48721	-11. 895	-0443	7445	-2998
2000	30721	4. 76	19519	19. 033	50240	9. 879	52680	32. 468	8153	-8. 935	60833	24. 86	-1959	11366	-10593
2001	34373	11. 887	15230	-21. 973	49603	-1. 267	38106	-27. 665	6098	-25. 205	44204	-27. 335	-3733	9132	5399
2002	40124	16. 731	14040	-7. 813	54164	9. 195	47407	24. 408	6161	1. 0331	53568	21. 183	-7283	7879	596
2003	51206	27. 619	18006	28. 247	69212	27. 782	65216	37. 566	7502	21. 766	72718	35. 748	-4010	10504	-3506
2004	67047	30. 936	22947	27. 441	89994	30. 026	90925	39. 421	10163	35. 47	101088	39. 013	-3878	12784	-11094
2005	76949	14. 768	25857	12. 681	102806	14. 236	109875	20. 841	11891	17. 003	121766	20. 455	-2926	13966	-18960
1997-1990		14. 88		14. 92		14. 03		13. 91		16. 46		14. 13	-10331.62	708462	-3247
2001-1998		1. 56		-3. 06		-0. 66		-3. 26		-6. 86		-4. 14	- 12588. 75	10351. 25	-2237. 5
2005-2002		22. 51		15. 14		20. 31		30. 55		18. 82		29. 1	-19524. 25	11283. 25	-8241
2995-1990		13. 36		10. 18		11. 78		15. 84		10. 87		13. 25	-14073. 66	9547. 66	-4526

ألمصدر:الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

1- International Financial Statistics Yearbook,IMF,2002, P439 .

2-- International Financial Statistics Yearbook,IMF,2007,p 368.

(*) تم احتساب وفق المعادلة الاتية:

$$\text{معدل التغيير السنوي} = \frac{\text{قيمة سنة المقارنة}-\text{قيمة سنة الاسفل}}{\text{قيمة سنة الاسفل}} \times 100$$

المطلب الرابع/ تحليل العلاقة الدالية بين درجة الحرية الاقتصادية والتجارة الخارجية وانعكاساتها على المؤشرات الاقتصادية الكلية في تركيا

بين الجدول (6) أهم نتائج التقدير لدولة تركيا، والتي تضم النماذج الثلاثة الصادرات (Yt1)، الاستيرادات (Yt2)، الميزان التجاري (Yt3)، وذلك باستخدام الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة ونصف اللوغاريتمية والصيغة الخطية في التحليل .

الفرع الاول: توصيف دوال الانموذج القياسي

ويمكن تحديد المتغيرات المعتمدة والموحدة للنماذج جميعاً وبالدولار الأمريكي كالآتي :

الصادرات (Yt1)
الاستيرادات (Yt2)
الميزان التجاري (Yt3)
الناتج المحلي الاجمالي (Yt4)
متوسط الدخل الفردي (Yt5)
معدل الفائدة (Yt6)
معدل التضخم (Yt7)
معدل البطالة (Yt8)

أما بالنسبة إلى المتغيرات المستقلة المستخدمة في الانموذج لكل دولة مختارة فهي كالآتي:

مؤشر حجم الحكومة (X1)
مؤشر الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية (X2)
مؤشر امكانية الوصول الى الاموال المشروعة (X3)
مؤشر حرية التجارة الدولية (X4)
مؤشر الائتمان والعمل وقطاع الاعمال (X5)

يبين الجدول (6) أهم نتائج التقدير لدولة تركيا، والتي تضم النماذج الثلاثة الصادرات (Yt1)، الاستيرادات (Yt2)، الميزان التجاري (Yt3).

الجدول (6)
نتائج التحليل القياسي للعلاقة بين درجة الحرية الاقتصادية والتجارة الخارجية في تركيا

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	نتائج الاختبارات
LOGYt1 (t)	4. 8LOGX1+0. 5LOGX2+0. 7LOGX3+0. 03 X5 5. 59 0. 76 4. 74 0. 01	$\bar{R}^2$ =83.7 ، R^2 = 88.1 ,F=20.325 DW=1. 62
LOGYt2 (t)	0. 5 X1+0. 18X2+0. 3X3+0. 1X5 4. 54 1. 59 5. 59 0. 74	$\bar{R}^2$ =85.5 ، R^2 = 89. 4 DW=1. 914 ,F=23. 112
Yt3 (t)	-365. 9 X2-198. 59X3-400. 98 X5 -3. 88 -2. 32 -0. 21	$\bar{R}^2$ =55.1 ، R^2 = 64 DW=2. 099 ,F=7. 137

الفرع الثاني: التحليل الإحصائي والقياسي للنماذج:

أظهرت القوة التفسيرية المقدرة (R^2) لنموذج القيمة السوقية (Yt1) أن (88.1%)من التغيرات الحاصلة للصادرات تفسر بوساطة المتغيرات المستقلة والتي تضم درجة حجم الحكومة (X1)، و درجة الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية (X2)، ودرجة امكانية الوصول الى الاموال المشروعة (X3)،ودرجة الائتمان والعمل وقطاع الاعمال (X5)، بينما (11.9%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التإلى متغيرات اخرى مؤثرة وغير داخلة في الانموذج لصعوبة قياسها والتي تقع ضمن المتغير العشابع ترجع وائي.

بينما كانت قيمة (R^2) للواردات (Yt2) والميزان التجاري (Yt3) هي (89.4%)، (64%) وعلى التوالي.

ينما تشير قيمة معامل التحديد المعدلة ($\bar{R}^2$) لنموذج الصادرات (Yt1) أن (83.7%) من التغيرات الناتجة في الصادرات تفسر بوساطة المتغيرات المستقلة والتي هي درجة حجم الحكومة (X1) درجة الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية (X2) ودرجة امكانية الوصول الى الاموال المشروعة (X3)، درجة الائتمان والعمل وقطاع الاعمال (X5)، بينما نسبة (16.4%) من التغيرات في المتغير التابع تعود إلى متغيرات خارج النموذج والتي تقع ضمن المتغير العشوائي.

كما أن قيمة ($\bar{R}^2$) للواردات والميزان التجاري كانت (85.5%)، (55.1%) وعلى التوالي.

ولبيان معنوية وقابلية المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، فقد كانت قيمة (t) المحسوبة معنوية عند مقارنتها بقيمتها الجدولية أظهرت المعنوية لبعض المتغيرات وذلك عند مستوى معنوية (0.05).

أما بالنسبة إلى معنوية النماذج المختارة ككل وحسب اختبار (F) المحسوبة ومقارنتها مع (F) الجدولية عند مستوى معنوية (0.05)، بلغت قيمة (F) المقدرة للنماذج (20.325)، (23.11)، (7.137) لكل من (Yt1)، (Yt2)، (Yt3) وعلى التوالي.

وبلغت قيمة اختبار (WD)للمعادلات الثلاث المقدرة (1.62، 1.91، 2.099) وعلى التوالي، وعند مقارنة هذه القيمة المحسوبة مع قيمتها الجدولية العليا (du) والدنيا (dl) عند مستوى معنوية (0.05) وعدد المتغيرات المستقلة (k = 4) وللمدة (n =16)، نلاحظ أن النموذج (Yt1,Yt2, Yt3) تقع في منطقة عدم التاكد، مما يؤكد سلامة النماذج من مشكلة الارتباط الذاتي.كما أشار اختبار (VIF) إلى عدم وجود التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة وذلك لكون قيمة (VIF) اقل من 10 .

الفرع الثالث: التحليل الاقتصادي للنماذج

اولا: الانموذج اللوغاريتمي لدالة الصادرات(Yt1) (*) :

يظهر من الانموذج أن إشارة وقيمة مرونة المعلمة (X1) درجة حجم الحكومة، انها ذات اشارة موجبة علاقتها طردية، وان ارتفاع درجة حجم الحكومة بنسبة (1%) يعزز الصادرات التركية بنسبة(4.8%)، في السوق العالمي. لان انخفاض الانفاق الاستهلاكي الحكومي والتحويلات والاعانات، يؤدي الى ارتفاع بنسبة حجم الحكومة، ومن ثم زيادة الصادرات التركية.

بينما كانت قيمة وإشارة مرونة المعلمة (X2) درجة الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية تشير الى العلاقة الطردية التي تربطها مع المتغير التابع، اذ إن زيادة درجة هذا المؤشر بنسبة (1%) تترك اثرا ايجابيا في الصادرات التركية بنسبة (0.5%) .

(X3) التي أظهرت العلاقة الطردية مع الصادرات، بمعنى أن زيادة درجة هذا المؤشر بنسبة (1%) تعزز الصادرات بنسبة (0.7%).لان انخفاض معدل التضخم، سيؤدي الى ارتفاع درجة امكانية الوصول الى الاموال المشروعة، ومن ثم ارتفاع الصادرات. أما بالنسبة إلى درجة الائتمان والعمل وقطاع الاعمال (X5) فقد كانت الإشارة موجبة وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية، أي عندما ترتفع درجة هذا المؤشر تعزز الصادرات التركية والعكس صحيح، أي عند ارتفاع درجة الائتمان والعمل وقطاع الاعمال بنسبة (1%) تزيد الصادرات بنسبة (0.03%). وان الأهمية النسبية لدرجة حجم الحكومة (X1) في تفسير المتغير التابع كانت (72.25%) من بين المتغيرات المفسرة الاخرى في النموذج. اذن هناك العلاقة الطردية بين درجة الحرية الاقتصادية والصادرات في تركيا.

ثانيا: الانموذج نصف اللوغاريتمي لدالة الواردات(Yt2) (*):

يبين الانموذج أن قيمة ميل المعلمة(X1) درجة حجم الحكومة تشير إلى العلاقة الطردية مع مؤشر الاستيرادات، وان الاشارة الموجبة لدرجة هذا المؤشر تشير الى ان نموها بوحدة واحدة تزداد معها الاستيرادات بـ (0.5) وحدة. لان ارتفاع درجة هذا المؤشر يعني توسيع نطاق القطاع الخاص على حساب القطاع العام. اما قيمة ميل المعلمة (X2) درجة الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية، كانت إشارتها موجبة وقيمتها (0.2)، مما يدل على أن زيادة درجة هذا المؤشر تعزز من نمو الاستيرادات. بينما نلاحظ أن قيمة ميل المعلمة (X3) درجة امكانية الوصول الى الاموال المشروعة (0.3) ذات الإشارة الموجبة تشير إلى ارتفاع نمو هذا المؤشر، مما يؤدي إلى زيادة نمو الاستيرادات، لان ذلك يؤدي الى انخفاض معدل التضخم، وبالتالي زيادة القوة الشرائية للسكان. أما بالنسبة إلى تأثير قيمة ميل المعلمة (X5) درجة الائتمان والعمل وقطاع الاعمال، ذات الإشارة الموجبة (0.1) والتي تشير إلى العلاقة الطردية، إذ أن زيادة نمو درجة هذا المؤشر، يؤثر ايجابا في حجم الاستيرادات، لان ذلك يؤدي الى ارتفاع الدخل الفردي، وبالتالي زيادة طلبهم على السلع والخدمات الاجنبية. علما أن الأهمية النسبية للمتغير (X3) درجة امكانية الوصول الى الاموال المشروعة لها كانت (72.3%) في تفسير المتغير التابع. اذن هناك علاقة الطردية بين درجة الحرية الاقتصادية والاستيرادات في تركيا.

(*)أوضحت النتائج المقدرة لانموذج الصادرات في تركيا قبل حذف المتغير التجارة الدولية المسبب لمشكلة التعدد الخطي بين المتعيرات الشكل الأتي:

LOG Y1 =-1.84288*LOGX1+1.96247*LOGX2+0.981082*LOGX3+3.3742*LOGX4- 1.86845*LOGX5

t=-0.903357 3.15949 7.41839 3.39818 -2.70546

$\bar{R}^2$ =94.47 , R^2 =91.7 , F test =34.16 ,DW=2.016

(*)أوضحت النتائج المقدرة لانموذج الاستيرادات في تركيا قبل حذف المتغير المسبب للمشكلة الشكل الأتي:

LOGY2= - 0.0379534*X1 + 0.328188*X2 + 0.323204*X3 +0.291374*X4 + 0.153404*X5

t= -0.133928 2.76825 6.61139 2.1739 -1.21525

$\bar{R}^2$ = 92.78 , R^2 =89.17 , F test =25.7 ,DW=2.38

ثالثا: الانموذج الخطي لدالة الميزان التجاري(Yt3) (*) :

وبالنسبة إلى انموذج الميزان التجاري (Y3) فقد أظهرت إشارة المعلمة (X1) درجة الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية، وبعلاقة سالبة في تأثيرها على الميزان التجاري، فكل تغير في درجة هذا المؤشر ينقص الميزان التجاري بـ (365.9) وحدة، في حين كانت إشارة المعلمة (X3) ذات اشارة سالبة و علاقتها عكسية، درجة امكانية الوصول الى الاموال المشروعة، اذ بزيادة درجة هذا المؤشر بوحدة واحدة تؤثر سلبا في الميزان التجاري بـ (198.6) وحدة. بينما كانت العلاقة سلبية لدرجة الائتمان والعمل وقطاع الاعمال في تأثيرها على الميزان التجاري، اذ إن زيادة درجة هذا المؤشر تضعف الميزان التجاري بـ (400.9) وحدة، علما أن الأهمية النسبية للمتغير (X2) درجة الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية، كانت (55.65%) في تفسير المتغير التابع. وكل هذا يؤكد العلاقة العكسية بين درجة الحرية الاقتصادية والميزان التجاري في تركيا، أي مع ارتفاع درجة الحرية الاقتصادية، يزداد العجز في الميزان التجاري.

يظهر من خلال النماذج الثلاثة لمكونات التجارة الخارجية في تركيا بان درجة امكانية الوصول الى الاموال المشروعة (X3)، تلعب دورا بارزا في تاثير على التجارة الخارجية. وتليها درجة حجم الحكومة (X1)، ومن ثم درجة الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية (X2)، واخيرا درجة الائتمان والعمل وقطاع الاعمال (X5)، والتي تظهر من خلال الاهمية النسبية في تفسير التجارة الخارجية.

الاستنتاجات

من خلال هذه الدراسة يمكن استخلاص الاستنتاجات الاتية:

1- ان الاقتصاد السنغافوري يندرج ضمن الحرية الاقتصادية الكاملة وياتي في الترتيب الثاني في تصنيف الحرية الاقتصادية العالمية بعد هونك كونك، وهنا نستنتج الاتي:

أ- هناك علاقة طردية بين درجة الحرية الاقتصادية والميزان التجاري، اذ مع ارتفاع درجة الحرية الاقتصادية يزداد الفائض في الميزان التجاري.

ب- أظهرت النماذج القياسية لتقدير العلاقة بين درجة الحرية الاقتصادية والتجارة الخارجية لسنغافورة الأهمية النسبية لدرجة الائتمان والعمل وقطاع الاعمال (X5) على الصادرات بنسبة(69.67%)، وعلى الاستيرادات بنسبة (69.07%)، وعلى الميزان بنسبة (57.64%). مما يعكس الاثر الكبير للانشطة المصرفية، وسوق العمل ونشاط قطاع الاعمال على مكونات التجارة الخارجية.

2- حقق الاقتصاد التركي مرتبة اعلى في تصنيف درجة الحرية الاقتصادية، بعدما كان في عام 1980 ضمن الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة، ولكن في عام2005 وصل الى مرتبة الدول ذات الحرية الاقتصادية شبه الكاملة. وهنا نستنتج الاتي:

أ- هناك علاقة عكسية بين درجة الحرية الاقتصادية والميزان التجاري، اذ مع ارتفاع درجة الحرية الاقتصادية يزداد العجز في الميزان التجاري.

ب- كان تأثير درجة حجم الحكومة (X1) في الصادرات بنسبة (72.25%)، ودرجة امكانية الوصول الى الاموال المشروعة (X3) على الاستيرادات بنسبة (72.3%)، ودرجة الهيكل القانوني وحماية الملكية (X2) على الميزان التجاري بنسبة (55.65%).

(*)أوضحت النتائج المقدرة لانموذج الميزان التجاري في تركيا قبل حذف المتغير المسبب للمشكلة الشكل الأتي:

Y3=4796.32*X1 - 9256.7*X2 - 1830.27*X3 + 216.91*X4 -926.465*X5

t= 0.832089 -3.88596 -0.921688 0.0820493 -0.369915

=60.7 , F test =5.64 ,DW=2.97 $\bar{R}^2$ =73.8 , R^2

التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي تم الوصول اليها، يمكن أن نوصي بالنقاط الاتية:

1- محاولة البلدان النامية ان تستفيد من الحرية الاقتصادية وتتجنب مخاطرها وذلك من اجل :
   ا- تقليص عجز الميزان التجاري او تحقيق الفائض فيها.
   ب- تجنب ظاهرة التبعية الاقتصادية، من خلال العمل على بناء وتوسيع القاعدة الانتاجية والتصديرية فيها.
   ج- القضاء على ظاهرة الاقتصاد الخفي.
   د- التخلص من عجز الموازنة العامة او تحقيق فائض فيها.
   ه- تعزيز الضمان الاجتماعي.
2- الاتجاه نحو تنمية الصادرات السلعية والخدمية في البلدان النامية بدرجة تفوق الاستيرادات السلعية والخدمية حتى تتمكن هذه الدول من تجاوز العجز المستمر في ميزانها التجاري. ولعل تجربة سنغافورة تعطي جوابا قويا على ذلك، فهناك علاقة طردية بين الحرية الاقتصادية والميزان التجاري لاسيما وان هذا البلد يتمتع بحرية اقتصادية كاملة.
3- من اجل تحقيق النمو في قطاع التجارة الخارجية لبلدان نامية مختارة،تستوجب تعزيز مؤشرات الحرية الاقتصادية الاتية:
   أ- درجة الائتمان والعمل وقطاع الاعمال (X5) في سنغافورة.
   ب- درجة امكانية الوصول الى الاموال المشروعة (X3) في تركيا.
4- يقع على عاتق وزارة التخطيط في العراق ان تقوم بتوفير البيانات اللازمة لمؤسسة فريزر بهدف زيادة التعاون لتحديد درجات الحرية الاقتصادية ومؤشراتها وتصنيفها في العراق، بهدف تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر.
5- ومن أجل تواصل البحث العلمي في مجال العلاقة بين درجة الحرية الاقتصادية وسعة نطاق التجارة الخارجية، نقترح دراسة العلاقة بين درجة الحرية الاقتصادية والتجارة الخارجية لدول الخليج العربي.

المصادر باللغة العربية

1. بدون اسم المؤلف، سقوط النمور الاسيوية، الموقع: (www.knol.google.com)، بتاريخ (2009.6.21).
2. بيتر بيتكي، ديفيد بريشتيكو، طريقة التفكير الاقتصادية، ت: ليندا حمود، الطبعة الاولى، الاهلية للنشر والتوزيع،عمان، 2008.
3. جون ستيوارت ميل، عن الحرية، ت: هيثم الزبيدي، الطبعة الاولى، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
4. جيمس غوارتني، روبرت لوسون،الحرية الاقتصادية في العالم2006،2006
5. حسين علي بخيت، د.سحر فتح اللة،مقدمة في الاقتصاد القياسي، الطبعة الاولى، جامعة بغداد، بغداد،2002.
6. خزعل البيرماني، التاريخ الاقتصادي، الجزء الاول، الطبعة الاولى، شركة الطبع والنشر الاهلية، بغداد، 1968.
7. الرأسمالية والاشتراكية واقتصاديات السوق، بدون المؤلف، (www. Almogatel, com) بتاريخ (5/ 12/ 2006).
8. طالب حسن نجم الحيالي، مقدمة في القياس الاقتصادي، الطبعة الاولى، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1991.
9. عادل عبد الغني محبوب،حول الاقتصاد القياس النظرية والتطبيق، كلية المنصور الجامعة، بغداد،1998.
10. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الاولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.
11. فاسكيز، ايان ، الحرية الاقتصادية في العالم العربي،2006،(www. Misbahalhurriyya. Org).
12. محمد عبد الرحمن اسماعيل، تحليل الانحدار الخطي، معهد الادارة العامة، الرياض،2001 .

13. محمود خالد المسافر، العولمة الاقتصادية الابعاد والانعكاسات على بلدان الجنوب، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، 2001.
14. معهد هيرتاج فاونديشن، تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2003، مؤشر الحرية الاقتصادية في الدول العربية.
15. منير الحمش، مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين، الطبعة الاولى، دار الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2001.
16. مؤسسة الابحاث الدولية، لرواد الشباب للنشر الفوري، عمان- الاردن، 2007.
17. مؤسسة البحوث الدولية، الحرية الاقتصادية في العالم العربي، تقرير ومؤشر 2004، عمان، 2005.
18. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مؤشر الحرية بعد عقد من الزمن، نشرة ضمان الاستثمار، السنة الثانية والعشرون، العدد (1)، 2004.
19. مؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2006، السنة الرابعة والعشرون، العدد (3)، 2006.
20. مؤشر الحرية بعد عقد من الزمن، نشرة ضمان الاستثمار،السنة الثانية والعشرون، العدد (1)،2004
21. يوسف كمال محمد، فقه اقتصاد السوق، الطبعة الثالثة، دار النشر للجامعات، القاهرة، 1998، ص 30.
22. يوهان نوربيرغ، دفاعا عن الراسمالية العالمية، الطبعة الاولى،ت: نور قباعة، الاهلية للنشر والتوزيع، الاردن، 2007.

المصادر باللغة الانكليزية

1. Douglas A.,William G, and Robert D, Statistical Techniques in Business and Economics ,McGraw-HILL, New York ,2002.
2. G.S.Maddala,Econometrics,University of Florida, McGraw- HILL BOOK Company,1977.
3. International Financial Statistics Yearbook,IMF,2007.
4. James Gwartney ,Robert Lawson,Economic Freedom of the Worid,2000 Annual Report .
5. James Gwartney ,Robert Lawson,Economic Freedom of the Worid,2001 Annual Report.
6. James Gwartney ,Robert Lawson,Economic Freedom of the Worid,2002 Annual Report .
7. James Gwartney ,Robert Lawson,Economic Freedom of the Worid,2004 Annual Report .
8. James Gwartney, Robert Lawson, Economic Freedom of the world, 2006 Annul Report,2007.
9. James Gwartney,Robert Lowson ,Economic Freedom of the World 2007,Annual Report,2007.
10. JamesGwartney,RobertLawson,EconomicFreedomoftheWorld2008 Annual Report,2008.
11. nternational Financial Statistics Yearbook,IMF,2002.
12. SingaporeInternational Trade,http://www.nationsencydopedia.com,(2009.6.19
13. Statistical Indicators 1923-2004,Turkish Statistical Instttute,2005.
14. Trade Policy Reviews:Singapore,2000,http://www.wto.org,(2009.6.20).
15. Us Department of State Background Notes:Turkey,http:www.hri.org,(2009.3.10).
16. Wenbo Wn,Otto A. Davis,Economic Freedom and Political Freedom,Forthcoming in Encyclopedia,2004 .